

يتضمن هذا الملحق تلخيصا لبعض المقالات التي نشرت في عدد المجلة فلسطين-اسرائيل عن القدس الذي يصدر باللغة الانكليزية بالاضافة إلى النص الكامل لبعض هذه المقالات "المحرر"

PALESTINE-ISRAEL JOURNAL

of Politics, Economics and Culture

ملحق باللغة العربية يصدر عن:

المجلة الفصلية " فلسطين - اسرائيل " العدد الخامس صيف ٢٠٠٧

الافتتاحية:

القدس... بعد ٤٠ عاما

تحتفل اسرائيل هذه الأيام بما تسميه " توحيد القدس " وهو ما يسميه الفلسطينيون احتلال القدس العربية وضمها من طرف واحد لاسرائيل. ومهما كانت التسمية فان الحقائق التي على الارض تظهر لنا بأنه بالرغم من مرور أربعين عاما على الاحتلال الاسرائيلي للمدينة فانها مازالت مقسمة، وان الاسرائيليين والفلسطينيين يعيشون كوحدين اجتماعيين منفصلتين عن بعضهما البعض في مدينة واحدة، كما ان الفجوة بين هذين المجتمعين تتزايد اجتماعيا واقتصاديا بل وفي كل جوانب الحياة. ولا احد من أي طرف يشعر بالأمان في الطرف الاخر.

ويتعرض الفلسطينيون للتمييز ضدهم من قبل السلطات الاسرائيلية المختلفة، كما ان سياسة وزارة الداخلية الاسرائيلية هي استخدام كل الوسائل الممكنة لتقييد والحد من عدد الفلسطينيين الذين يحملون الهوية المقدسية. والهدف هو منع نمو الكثافة السكانية العربية في القدس وارغام العرب على الرحيل عنها، وهو ما يسميه الفلسطينيون سياسة التطهير العرقي.

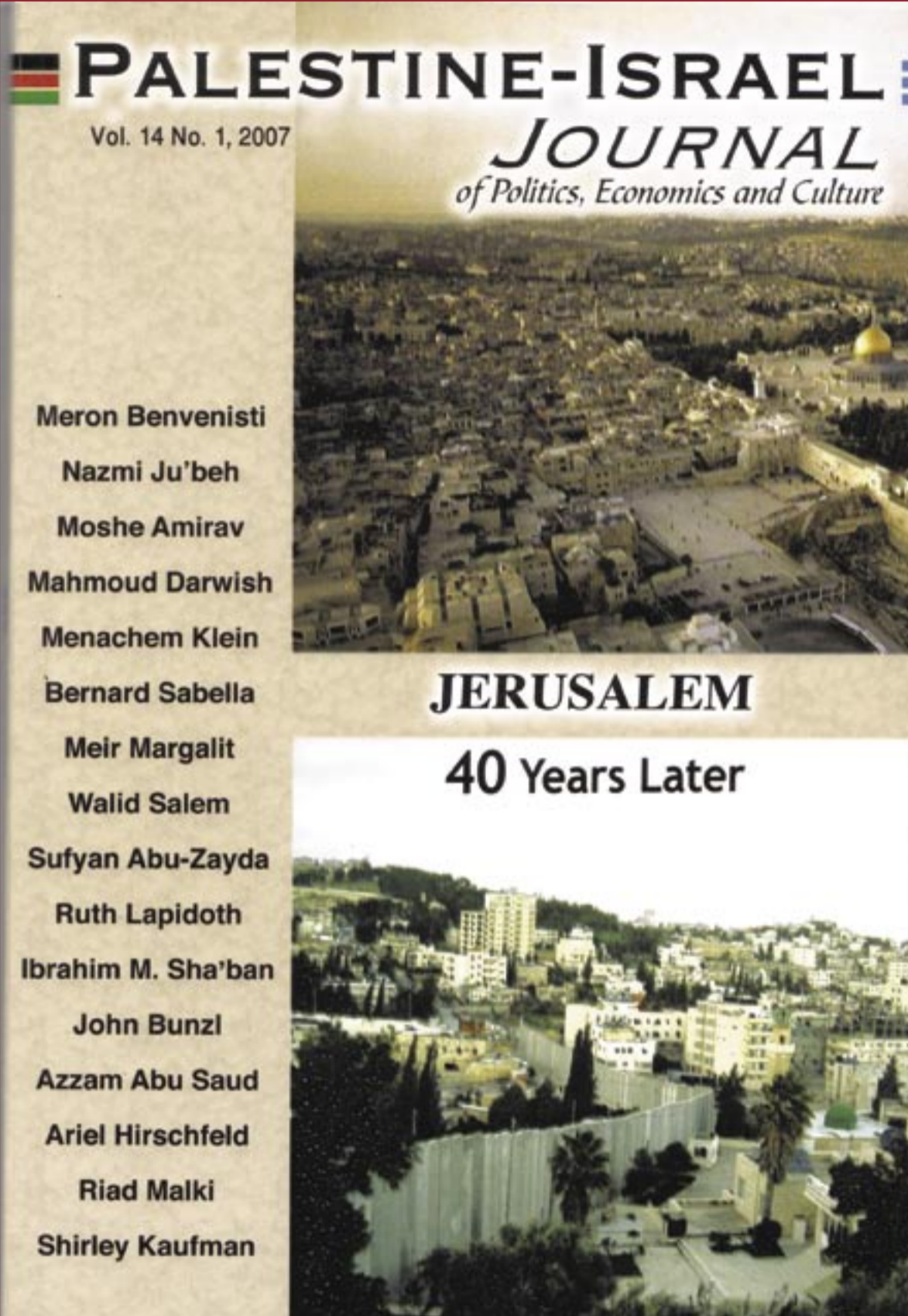
أما بلدية القدس فانها تستخدم أيضا كل الوسائل الممكنة لمنع اعطاء رخص بناء للعرب لمنعهم من البناء في المدينة. وفي نفس الوقت تقوم كل من الوزارة والبلدية بتصعيد عملية زيادة عدد السكان اليهود في المدينة، وزيادة عملية بناء الاحياء الاستيطانية اليهودية حول القدس.

وترى اسرائيل في السكان العرب بالقدس- الذين ضمتهم عام ١٩٦٧ دون ان تمنحهم الجنسية الاسرائيلية- مواطنين اردنيين يحملون اذن اقامة دائمة بالقدس- ما يعرف بالهوية الزرقاء- بينما يحمل سكان الضفة والقطاع الهوية ذات اللون البرتقالي. وترى اسرائيل في السكان العرب بالقدس تهديدا لسياستها الرامية الى تهويد المدينة.

القدس هي قضية مركزية و اساسية في الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، ولا احد يستطيع ان يهيمن ويحتكر المدينة لنفسه ويحصل في نفس الوقت على السلام والامن. وتبقى القدس قضية بدون حل تحتل رأس جدول أية مفاوضات جدية تسعى لاجاد حل للنزاع الاسرائيلي-الفلسطيني.

وبدون حل عادل لمشكلة القدس، قائم على اساس المساواة والتعايش والاحترام المتبادل، فان فرص تحقيق السلام تبقى مجرد وهم.

زياد أبو زياد



مجلس التحرير

داني روبنسشتاين، حازم القواسمي، بوعاز عبرون، وليد سالم، أري راث، زهرة الخالدي، دانييل برتال، عمار أبو زياد، جاليت حزان-روكم، خالد أبو عكر، جالية جولان، نظمي الجعبة، جرشون باسكين، هاني المصري، أفي هوفمان، عطا القيمري، بنجامين بوغروند، نافذ نزال، سمحة بحيري، أنات سيغلان، نادية نصر- نجاب، دان جيكوبسون، جمانة جاعوني، دان ليون، خلود الدجاني، اسحق شنيل.

جاءت فكرة تأسيس وصدار مجلة فلسطين - اسرئيل في اعقاب اتفاقية أوسلو وقد تبلورت هذه الفكرة من قبل كل من فيكتور سيلغمان وزياد أبو زياد . فقد كان فيكتور من بين مؤسسي مجلة "نيو أوت لوك" التي وصلت في تلك المرحلة الى نهاية الطريق وتوقفت عن الصدور .

وكان زياد قد شرع منذ عام ١٩٨٦ في اصدار صحيفة فلسطينية باللغة العبرية أسماها جيشر (الجسر) ثم قرر في اعقاب اوسلو وقف الجسر عن الصدور .

وقد اتفق فيكتور وزياد على اصدار مجلة جديدة باللغة الانجليزية تحمل اسم فلسطين-اسرائيل جورنال سياسية، ثقافية-اقتصادية.

كانت نقطة الانطلاق لهذه المجلة هي الاقرار بأن أي حل للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني يجب ان يكون على أساس دولتين للشعبين وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية الى جانب دولة اسرائيل، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد عمدت المجلة الى تناول المواضيع الحرجة والحساسة ذات الصلة بالصراع، وفتح باب النقاش حول هذه المواضيع، دون رقابة أو تدخل فيما يكتب.

ويتم بيع هذه المجلة في العديد من المكتبات إضافة الى أن هناك أكثر من ألف مشترك في مختلف أنحاء العالم يتلقون المجلة بشكل منتظم، ومن بين المشتركين المئات من كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة واوروبا واليابان وامريكا اللاتينية.

وبالامكان تصفح مكان هذه المجلة على الانترنت في العنوان pj@pjj.org أو الكتابة اليها وطلب نسخة مجانية للاطلاع عليها أو الاشتراك فيها.

وهذه المجلة هي مجلة فصلية متخصصة شبه أكاديمية يساهم في كتابة المواد التي تنشر فيها أساتذة جامعات ومفكرين وكتاب من اسرائيل وفلسطين والعالم.

هيئة التحرير

مجلة فلسطين - اسرائيل
سياسية اقتصادية ثقافية

| المؤسس | |
|----------------|-----------------|
| فيكتور سيلغمان | و زياد أبو زياد |
| رئيس التحرير | |
| زياد أبو زياد | و هليل شينكر |
| مدير التحرير | |
| ليلي دبدوب | و أفي هوفمان |

الاثار الاجتماعية

برنارد سابيل

الدكتور برنارد سابيل هو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.



النفي تجربة يرافقها غالباً الاغتراب، الترحيل او الفصل الذي يجد فيه شخص او مجموعة اشخاص انفسهم لاجئين او مغتربين في مكان اخر غير مكان ولادتهم واقامتهم الدائمة. وتترك هذه الحالة من النفي الفرد مع الشعور بالبعد، اليأس والاحباط، الذي يقود الى وضع من الضغط الذي يمكن ان يجد تعبيره باضطرابات نفسية وعقلية مختلفة.

لقد بدأ بناء الجدار في منطقة القدس عام ٢٠٠٢. وبالإضافة الى اثره السلبي على الاحياء ورفاهية الفلسطينيين في الضفة الغربية، فإنه يجعل القدس الشرقية مقاطعة مفصولة مع عواقب مشؤومة على الاساسيات الحياتية مثل العلاقات العائلية، الوصول الى المؤسسات الصحية والتعليمية، وحرية الوصول الى اماكن العبادة، والاكثر جدارة بالذكر، انه يعرقل تقريبا كل المقدسين المقيمين في الجانب الشرقي للباط من الوصول لاماكن عملهم في الجانب الغربي للباط. ووفقاً لبرلين انتسكي: " ان القدس هي المنطقة الوحيدة التي يخترق فيها الجدار الضواحي، يفصل الكثير ليس فقط عن اماكن عملهم وانما عن الخدمات والاحتياجات، مثل المراكز الطبية المحلية او المدارس... ومع ان الجدار لم يكتمل بعد، فلقد قال ٩٥٪ من الفلسطينيين من المناطق الخارجية للجدار ٧٧٪ من المناطق الداخلية للجدار(التي لها علاقة بالقدس)، انهم يواجهون صعوبات بالوصول الى اماكن عملهم... ويقطع الجدار بالإضافة طرق الشوارع الرئيسية بين بيت لحم ورام الله، تنشأ فصلاً مصطنعاً بين جنوب الضفة الغربية وشمالها، وبالتالي فإنه يقطع اتصالات حيوية بين اقتصاد هذه المدن واقتصاد القدس".

يشارك كل من كوبي مايكل وامنون رامون هذا الرأي في كتابهم "سجاس حول القدس". وتشير الخلاصة المهمة لهذه الدراسة الى ان جدار الفصل ادى الى وجود مقاطعتين في الشمال الغربي للقدس، وتضمن ٥٥,٠٠٠ ساكن اغلبهم يحملون هوية القدس الزرقاء في الجزء الشرقي للجدار. انه من الواضح بتخطيط مسلك الجدار ان اسرائيل لم يكن لديها ببساطة اعتبارات أمنية وانما اعتبار اساسي وهو التخلص من اكبر عدد ممكن من الفلسطينيين لارجاء احتمال المساواة الديمغرافية بين العرب واليهود في المدينة. وللأسخري، فإن بناء الجدار ادى الى عودة الالاف من الفلسطينيين الذين يحملون هويات القدس الى المدينة، كما سيذكر ادناه.

العواقب الاقتصادية

اضافة الى تقييد وصول الموظفين والعمال الى اماكن عملهم من خلال تطويق القدس الشرقية وتقسيم الاحياء والقرى في الجنوب، الجنوب الغربي، الشرق والشمال الشرقي لمركز المدينة، فإن الجدار فاقم بالفعل من الوضع الاقتصادي المساوي. ووفقاً الى فراسخ، فإن النشاط الاقتصادي في

القدس الشرقية انخفض بنسبة ١٠٪ منذ عام ٢٠٠٠. وان الجدار وقيوده على حركة السكان والبضائع داخل وخارج القدس الشرقية هو لا شك السبب الرئيسي في كساد الاقتصاد في المدينة. ووفقاً لاحد التقديرات، فإن الجدار بالفعل قد تسبب باضرار تقدر بـ١٠٠ مليون دولار جراء فقدان الدخل المباشر للفلسطينيين، ويتوقع بأن تصل الاضرار الى ٩٤ مليون دولار كل سنة.

لقد عانت القدس ايضا من مصادرة كبيرة للاراضي. ان ٩٪ من الارض التي بني عليها الجدار تم مصادرتها من منطقة القدس الشرقية. والان، لقد جعل جدار الفصل المعروف ايضا ب"غلاف القدس" من المستحيل وصل جنوب وشمال الضفة الغربية عبر القدس كما جرت العادة على مر التاريخ. لقد اثر هذا الانقطاع على النشاط الاقتصادي للمدينة والمناطق المحيطة بها. وغالبا ما يتحسر تجار القدس على تضائل عدد المتسوقين في اسواق المدينة. كما يتحدثون عن ارتفاع اسعار نقل البضائع من مستودعات الجملة في الضفة الغربية. ولهذا فإنه يؤدي المنافسة الاقتصادية للقدس مع اسواق الضفة الغربية المجاورة. والان، فإن معظم تجار القدس الذين يأتون عادة من مناطق اصبحت جزءاً من الضفة الغربية، اصبحوا بحاجة الى تصاريح للدخول الى القدس لمزاولة تجارتهم. وهذا يقلل من التنافس الاقتصادي في القدس حيث ان العديد من هؤلاء التجار في النهاية يغادرون المدينة ومعهم مشاريعهم التجارية.

ان قطاع السياحة الذي يعتبر اكبر قطاع اقتصادي للمدينة، قد انهكته حقيقة ان العديد من موظفيه يأتون من الضفة الغربية وانهم بحاجة الى تصاريح لدخول القدس. وان هناك عنصر اخر سلبي يؤثر على قطاع السياحة الا وهو فصل القدس عن توأمها التاريخي والديني مدينة بيت لحم. وان الصعوبات التي يواجهها الحجاج، السياح والفلسطينيون في التنقل بحرية بين هاتين المدينتين لها تأثير سلبي على اقتصاد كل من القدس وبيت لحم.

وباختصار، لقد زاد جدار الفصل من خطورة الكساد الاقتصادي في القدس، مما ادى الى رحيل الشركات والمؤسسات والكفاءات الشابة الى العمل في رام الله واجزاء اخرى من المناطق الفلسطينية. ان هذا يضعف الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية والبنية التحتية للمدينة ويوسع الفوارق بين القدس الشرقية والقدس الغربية. ان الخلاصة كما سيبتين ادناه هي زيادة الفقر الشديد لسكان القدس كنتيجة لجدار الفصل. وهذا التحذير ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد.

التهجير القسري وعلل أخرى

لقد اعد الجهاز المركزي الفلسطيني للاحصاء والبيدليل مركز المصادر لاقامة الفلسطينيين وحقوق اللاجئين) احصائية ما بين ايار وحزيران ٢٠٠٦، كان هدفها الرئيسي تحديد تأثير الجدار على التهجير القسري للفلسطينيين في القدس وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. وكانت العينة ١٠,٠٠٨ اسرة؛ واجريت المقابلات مع ٩٨١ اسرة تشتمل على ٥,١٤٨ شخص.

* تغيير مكان الإقامة

تظهر النتائج ان ما يقارب ٣٠٪ من المشاركين بالاستطلاع المقيمين في مواقع مجاورة داخل الجدار غيروا اماكن سكنهم منذ بداية بناء الجدار. ان الجدار ونظام الحكم هما السببان الرئيسيان لتغيير مكان السكن ل ١٧,٣٪ من الاسر التي انتقلت. وتشير حوالي ٢٠٪ من الاسر التي تمت مقابلتها الى انه تمت مصادرة ارضهم وجعل عائلاتهم خارج الجدار في جانبه الشرقي(الفلسطيني)، وان مصادرة الارض كانت اعلى بستة مرات من المصادرة داخل الجدار، في جانبه الغربي(الاسرائيلي).

* صعوبة في الوصول الى المؤسسات التعليمية

تظهر النتائج ان ٨٠٪ من اسر الطلاب في مرحلة التعليم العالي يستخدمون طرقاً بديلة للوصول الى الجامعات/الكليات. وان

الاقتصادي للجدار حول القدس

والضواحي القدس الفلسطينية، وزيادة الفقر ومعدل الجريمة وتقويض الاستقرار. ويستنتج التقرير ان حالة حي الشيخ سعد هي تفسيرية للسياسة الاسرائيلية التي تهدجف الى ترسيم احادي للحدود بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية تحت ستار المخاوف الامنية. إن بناء جدار الفصل قد غير من حياة الفلسطينيين داخل وخارج القدس فوق كل التقديرات.

قلق الاونروا على الافاق التعليمية والصحية

لقد اصدرت الاونروا تقريراً في كانون الاول ٢٠٠٤ عن تأثير جدار الفصل في القدس على عملياتها، حتى في المراحل المبكرة للبناء. ولقد كانت الخلاصة ان الجدار اثر على عمليات مدارس الاونروا، وسوف يعيق وصول الطلاب اللاجئين لكل من مدارس الاونروا والسلطة الفلسطينية. ان ١٠ مدارس من اصل ١٤ مدرسة تابعة للاونروا التي تعمل في منطقة القدس تقع في خارج الجدار واربعه مدارس في الداخل. وفقاً لذلك، فانه سيتعين على ٧٤ مدرس تابع للاونروا الخروج من الحاجز للوصول الى اماكن عملهم، و١٢ سوف يدخلون من الحاجز. وسوف يؤثر الجدار اجمالاً على الحركة اليومية ل ٨٦ مدرس و ٢٦٠ طالب في مدارس الاونروا في منطقة القدس، وهذا بالإضافة الى ٦٠٠٠ طالب لاجيء على الاقل الذين يرتادون مدارس السلطة الفلسطينية والمدارس الخاصة في منطقة القدس الكبرى. وبالإضافة تعتقد الاونروا ان حصول اللاجئين على الرعاية الطبية الثانوية و على خدمات القطاع الثالث في مستشفيات القدس قد اعيقت بشكل جذري، إن أغلبية الذين يسعون لخدمات المركز الصحي في القدس التابع للاونروا الموجود في البلدة القديمة يقضون معدل ٣ ساعات في الطريق. وبما أن حوالي ٧٠٠٠ لاجيء مريض سنوياً يُحالون الى مستشفيات القدس من اماكن بعيدة مثل الخليل في جنوب الضفة الغربية و نابلس في الشمال، فان هناك قلق حقيقي من ان هؤلاء المرضى لن يستطيعوا الوصول الى القدس بسبب القيود الاسرائيلية على التصاريح وتدابير دخول نقاط التفيتش.

ان الاونروا تشعر بنفس القلق حول الاثر على الخدمات الاجتماعية والاغاثية. ويصل عدد الاسر التي تتلقى مساعدات الاونروا الطارئة الذين يقيمون في مواقع تآثرت بحائط القدس الى ٦.٩٨٤ حالة داخل الجدار و ١١.٤٧٢ حالة خارج الجدار؛ وتتلقى ١٠.٠٥٧ اسرة في المنطقة مساعدات المعانة الخاصة. ويجب على ١٨ موظف في دائرة الخدمات الاجتماعية والاغاثية عبور الجدار كل يوم للوصول الى اماكن عملهم. ان القلق الخاص هو على مجتمع شعفاط ومركز اعادة التأهيل، حيث ان ٢٠٪ من المرضى معاقين وبحاجة للعبور الى الجانب الاخر للجدار لتكملة اجراءات اعادة تأهيلهم.

الخلاصة:

يفرض جدار الفصل الاسرائيلي تحديات اقتصادية، صحية وتعليمية على السكان في القدس الشرقية. بينما جعل القدس الشرقية مقاطعة وفرض تحولات ديمغرافية وعمرانية على جغرافية المدينة وسكانها. وان هذه التأثيرات على المدينة بأسرها سيتسبب بعواقب اجتماعية اقتصادية جمة. وسوف يحول هذا الفصل طويل الامد بين المدينة والاحياء ومناطقها المحيطة. ولا ننسى محنة العائلات المنفصلة الواحدة عن الأخرى؛ وصعوبات وصول آلاف الفلسطينيين الى مركز حياتهم والمشاكل المسببة لهؤلاء الذين يبحثون عن الرعاية الطبية؛ والوقت اللازم لعبور الالاف من طلاب المدارس والمدرسين للوصول الى مدارسهم في ايام الصباح المبكرة الباردة. إن كل هذه الضغوط على قطاع السكان في القدس الشرقية سيحول القدس العربية إلى مدينة مهشمة لمصلحة الهيمنة الاسرائيلية السياسية، الاقتصادية والديمغرافية.

بناء الجدار الى ٦٩,٤٪ بعد بناء الجدار.

حي الشيخ سعد في القدس الشرقية: مجتمع في خطر

نشرت مؤسسة السلام في الشرق الاوسط في اب ٢٠٠٦، تقريراً خاصاً من قبل غير أميم ركز على تأثيرات جدار الفصل على حي الشيخ سعد (جنوب شرق القدس). ولقد خاطب التقرير صعوبة الحياة، البطالة، ارتفاع الاعتماد على الاحسان وصعوبة زيارة العائلة في القدس الشرقية.

لقد دمر مسلك الجدار على غرار اماكن اخرى قدرة السكان في الوصول الى اماكن عملهم، لكسب العيش والتمتع بمستوى معيشة معقول. ولقد تدخل في حصولهم على الرعاية الطبية، وحرمان السكان من حقهم في صحة جيدة. ولقد اضعف القيود المفروضة من قبل السلطة على حركة الاطفال من والى مدارسهم، على قدرتهم في ممارسة حقهم في التعليم. ولقد تدهور الوضع اكثر عندما تم منع دخول الامدادات الغذائية الى الاحياء. ولقد تخلى حوالي ٥٠٠٠ ساكن عن منازلهم منذ اغلاق المدخل الى الاحياء، بالإضافة الى الوضع الصعب الناجم عن الجدار. ان معظم الذين غادروا ذهبوا للعيش في القدس الشرقية. وان هذا خيار ممكن للذين يحملون الهوية الاسرائيلية، او هؤلاء الذين معهم تصاريح للاقامة في القدس منحت لغرض لم الشمل العائلي. ان ما يقدر ب ١.٧٠٠ مقيم تركوا في حي الشيخ سعد؛ معظمهم مازالوا يحملون الهويات الاسرائيلية، ويحمل القليل منهم الهويات الفلسطينية.

بالفعل، ان هناك ظاهرة متنامية لاحظتها المؤسسات والبحوث الدراسية، والتي تشير الى حقيقة عودة عدد لا بأس به من المقدسيين الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحيطة بالمدينة إلى المدينة بسبب بناء جدار الفصل. وتحدد بعض التقديرات ان اجمالي الفلسطينيين الذين يملكون الهوية الزرقاء والذين سوف يستقرون في نهاية المطاف بشكل دائم بعشرات الالاف في الجانب تحت السيطرة الاسرائيلية. وسوف تزيد عودة هذه الجماعة من الفلسطينيين المقدسيين الى المدينة من الكثافة السكانية في الاحياء الفلسطينية للقدس الشرقية، وسوف تساهم وبلا شك في زيادة الفقر والبطالة المرتفعة أصلاً. إن هذا يتجه الى تفاقم العزل الاقتصادية الموجودة في القدس الشرقية

حوالي ٧٥,٢٪ من اسر الطلاب مسجلين في مراحل تعليمية ابتدائية / ثانوية ابلغوا عن استخدامهم طرق بديلة للوصول الى المدارس. وبالإضافة، فان ٧٢,١٪ من اسر طلاب في مراحل التعليم العالي ابلغوا انهم يجبرون احياناً على التغيب عن الجامعات مقارنة مع ٦٩,٤٪ من اسر طلاب سجلوا في مراحل تعليم ابتدائي / ثانوي.

* الانفصال عن الاقارب

لقد قال حوالي ٢١,٤٪ من الاسر الفلسطينية بأن لديهم فرداً واحداً على الاقل قد فصل عن اقاربه (١٥,٥٪ داخل الجدار و ٣٢,٦٪ خارج الجدار). وبالإضافة، فقد فصلت ١٨٪ من الاسر الفلسطينية في منطقة القدس عن اباؤها (١٤,٣٪ داخل الجدار و ٢٦,٢٪ خارج الجدار). في حين فصلت ١٢,٧٪ من الاسر عن الام (١٢,٩٪ داخل الجدار و ١٢,٣٪ خارج الجدار).

* الوصول الى الخدمات الصحية

تظهر نتائج الاحصائية ان الوصول الى المراكز الصحية في القدس كان صعباً ل ٣٤,٥٪ من الاسر في منطقة القدس (٥,٨٪ داخل الجدار و ٨٨,٣٪ خارج الجدار). ان عجز وصول الطاقم الطبي الى المراكز الصحية يشكل مشكلة ل ٣١,٣٪ من الاسر (٤,٤٪ داخل الجدار و ٨١,٨٪ خارج الجدار).

* تنقل السكان

لقد اعتبر الوقت المستخدم في عبور نقاط التفيتش عقبة ل ٩٤,٧٪ من الاسر (٩٤,٥٪ داخل الجدار و ٩٥,٠٪ خارج الجدار).

* التأثير على التواصل الاجتماعي

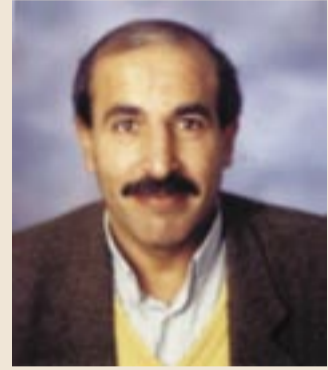
لقد اظهرت الاحصائية ان الجدار بتر قدرة ٨٤,٦٪ من الاسر في القدس لزيارة العائلة والاقارب (٨٤,٣٪ داخل الجدار و ٨٨,٢٪ خارج الجدار). ولقد حُرّم حوالي ٥٦,٣٪ من الاسر من وسيلة المشاركة في النشاطات الاجتماعية (٤٨,٥٪ داخل الجدار و ٧٠,٥٪ خارج الجدار). ولقد اثر الجدار على قدرة ٤٠٪ من الاسر زيارة المواقع المقدسة والدينية. واطافة، تظهر النتائج ارتفاع نسبة الاسر التي تواجه صعوبات في الزواج بشريك يقيم بالجانب الاخر للجدار من ٣١,٦٪ قبل



القدس الشرقية:

بقلم: نظمي الجعبة

نظمي الجعبة هو المدير المشارك لرواق - مركز المعمار الشعبي



السياسية وكممثل لحركة فتح وكعضو في المجلس الوطني الفلسطيني. وبينما تابعت الجمعية العمل في البحث والتوثيق حول القدس والصراع العربي - الاسرائيلي، تطور بيت الشرق تدريجيا ليصبح صوتا سياسيا للفلسطينيين في القدس الشرقية، ولكل الفلسطينيين في المناطق المحتلة. ولقد استفاد الحسيني، بالإضافة الى شخصيته المميزة، من سمعة وتاريخ عائلته الوطني العريق، واستطاع اكتساب مصداقية عالية وسط السكان الفلسطينيين. ولقد شهدت أواخر الثمانينات من القرن الماضي صعوده من قائد فلسطيني محلي الى شخصية دولية - وخاصة من خلال تحضيراته لمفاوضات عملية السلام في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١). وفي الحقيقة، انه من الصعب تخيل التقدم في عملية السلام (٩٠-٩١) من دون الأخذ بعين الاعتبار الدور الريادي والقد الذي لعبه بيت الشرق على كل المستويات - في أوسط الفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي الشتات (خاصة القيادة الفلسطينية في تونس)، ولم يكن دوره أقل من ذلك في تحديد التوجهات الإسرائيلية والأمريكية.

ويمكن رؤية نهوض بيت الشرق في إطار عملية بناء شاقة وطويلة للمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، كذلك ملء الفراغات التي خلقها القرار الاسرائيلي بإلغاء البلدية العربية للقدس عام ١٩٦٧ وإغلاق مؤسسات فلسطينية أخرى في المدينة. وبالتالي، أصبح بيت الشرق مظلة سياسية وثقافية للفلسطينيين في القدس وباقي المناطق المحتلة. ويمكن النظر الى هذا النهوض إثباتا كبيرا على فشل السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية.

دولة ضمن دولة

نجح الفلسطينيون في تطوير شبكة اجتماعية اقتصادية في القدس الشرقية لمقاومة الإهمال الإسرائيلي وكذلك تلبية لاحتياجاتهم اليومية، كما يمكن اعتبارها آليات لمقاومة سياسات الضم التي تهدف الى تصفية حقوقهم الوطنية في نفس الوقت. كما أنشؤوا سلسلة كاملة من المنتديات السياسية ومؤسسات حل النزاعات بعيدا عن المؤسسات الإسرائيلية، ووفروا شبكة خدمات اجتماعية ومؤسساتية. ولقد قادت هذه الجهود الى تشكيل نموذج هام لاستقلال القدس الشرقية عن اسرائيل. وحولت هذه العملية، بالإضافة الى السياسات الإسرائيلية العنصرية "القدس الموحدة" الى مدينتين منفصلتين، تعيشان معا لكن مقسمتين. وكما دون مايكل رومان: "ان الهوية اليهودية والعربية في القدس أصبحت رمزا ليس للأفراد والاحياء فقط وانما لكل الوجود الاقتصادي والمؤسساتي بشكل عام. وفي الواقع، ويمكن تلمس ذلك ليس فقط في المؤسسات الوطنية، والدينية، والثقافية ذات العلاقة (الأوقاف والكنائس والمدارس

(يقول البعض دون ٢٧٪) من مجموع السكان في "القدس الموحدة". ولقد فشلت هذه السياسة عندما نجح الفلسطينيون بتجاوز هذه النسبة في عام ١٩٩٩ الى ٣١,١٪ والى ٣٣٪ عام ٢٠٠٢، مرة أخرى نسبة للإحصائيات الإسرائيلية، بينما عكست الاحصائيات الفلسطينية نسبة أعلى من ذلك. وعلى الرغم من سياسة اسرائيل الديمغرافية في القدس (طرد وتهجير السكان العرب، وتقييد حركتهم، وممارسة أشكال مختلفة من الضغوطات، وعدم توفير مخططات تنظيم، وعدم إصدار تراخيص بناء بنسبة تتوافق والنمو السكاني، والاستيطان... الخ)، إلا ان التوجهات الديمغرافية في المدينة هي في صالح السكان الفلسطينيين بشكل واضح. ولقد أصبح هذا واضحا منذ عام ١٩٩٦ عندما ارتفعت نسبة النمو السكاني من ٢,٩٪ الى ٤٪ عام ١٩٩٩، بينما نقص النمو الاسرائيلي من ١,٢٪ في عام ١٩٩٦ الى ١,١٪ في عام ١٩٩٩.

لقد نفذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وكذلك بلدية القدس سياسة "الاحتكار الديمغرافي"، وذلك من خلال نقل الكثير من السكان اليهود من القدس الغربية الى القدس العربية إضافة الى إسكان المهاجرين الجدد من الخارج ومن مناطق مختلفة من إسرائيل في المستوطنات اليهودية حديثة البناء في القدس الشرقية. وانه ليس من الواضح اذا ما تعدى السكان اليهود في القدس الشرقية في هذه المرحلة ٥٠٪ من مجموع السكان في القدس الشرقية او لا، وذلك بسبب عدم دقة الإحصاءات المنشورة وتسييس هذه الإحصاءات على كلا الجانبين. ويجب علينا في نفس الوقت أن نؤكد بان تدفق السكان اليهود على القدس الشرقية، لعدة أسباب، قد أدى الى تهميش القدس ودورها بالنسبة للفلسطينيين.

ولادة المجتمع المدني

بدأ الفلسطينيون بتنظيم أنفسهم مع انهيار الادارة الأردنية في القدس الشرقية في أعقاب هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧، وذلك لحماية مصالحهم (وكانت مسؤوليات القدس تشمل كل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧) على المستويات الخدمانية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والإدارية من خلال إنشاء مؤسسات المجتمع المدني. ولقد ساعد القانون المدني الاسرائيلي الذي فرض على المدينة بهذا الشأن، حيث كان من شبه المستحيل بروز قيادة فلسطينية منظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب السيطرة الاسرائيلية العسكرية التي حدت من تطور المجتمع المدني فيها.

ان أولى المؤسسات التي نشأت في القدس سريعا بعد عام ١٩٦٧ هي الهيئة الإسلامية العليا، التي رأت في نفسها ممثلا عن الفلسطينيين في المناطق المحتلة وحارسا على الاماكن الإسلامية المقدسة في الضفة الغربية، بما فيها القدس. ولقد بدأ آخرون في القدس بترميم النظام

لقد نفذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وكذلك بلدية القدس سياسة "الاحتكار الديمغرافي"، وذلك من خلال نقل الكثير من السكان اليهود من القدس الغربية الى القدس العربية إضافة الى إسكان المهاجرين الجدد من الخارج ومن مناطق مختلفة من إسرائيل في المستوطنات اليهودية حديثة البناء في القدس الشرقية.

المسارح) ولكن ايضا في المستشفيات، والفنادق وحتى في سيارات الأجرة". ولقد كانت القدس الفلسطينية حتى اواخر الثمانينات مركزا حضريا رئيسا للضفة الغربية، وكانت ملجأ للمؤسسات الاجتماعية الرئيسية، وأكثر المستشفيات تخصصا، وأكثر الأسواق أهمية، كما كانت مركزا لأهم المؤسسات البحثية والتعليمية. هذا طبعاً بالإضافة الى كونها القلب الروحي لكل من المسلمين والمسيحيين في فلسطين، علاوة عن تمركز المؤسسات الدينية الرئيسية فيها.

باشرت إسرائيل، مع انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، خطوات أحادية الجانب لتطبيق رؤيتها حول نتائج عملية السلام، متجاهلة بلك عملية التفاوض. وأنشأت أولا نقاط تفتيش دائمة بين قطاع غزة وإسرائيل، وتبع هذا عزل القدس عن الضفة الغربية، الأمر الذي تطلب من كل الفلسطينيين، القاطنين خارج القدس، الحصول

التعليمي وإنشاء المدارس المستقلة عن تلك التي تديرها البلدية ووزارة المعارف الإسرائيلية. وتم تأسيس منظمات مثلية في قطاعات الصحة، والمجتمع والشباب وقطاعات أخرى. كما تم إنشاء نقابات للعمال والمهنيين، إضافة الى الجمعيات الخيرية والمنظمات الاعلامية. وكانت النتيجة ان القدس العربية أصبحت تقود المناطق المحتلة اقتصاديا كما أصبحت مركزا إداريا، ثقافيا وخدماتيا لفلسطين.

بيت الشرق

وصل بيت الشرق الى شهرته ودوره على الصعيد الوطني بشكل تدريجي وأخذ مكانا مرموقا بين العديد من المؤسسات الفلسطينية. ولقد بدأ كمرکز للبحث "جمعية الدراسات العربية" وأنشأ من قبل المرحوم فيصل الحسيني في أواخر السبعينات كواجهة لنشاطاته

لقد كان الحديث في العديد من النقاشات الساخنة حول المستقبل السياسي للقدس الشرقية، وذلك ضمن إطار بحث الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني، مرتكزا على إثبات قدسية المدينة، ومكانتها الرمزية، وأهميتها لكل من الفلسطينيين والاسرائيليين للمجتمع الدولي. ولهذا، فان معظم المواقف تشتمل على موضوعات متعلقة بالبنائيات، والأسوار، والتاريخ، والرواية، والقداسة، والحدود الى آخره، ويتم غالبا نسيان او تهميش السكان المقيمين في المدينة. ولا يؤخذ رأيهم في تحديد مستقبلهم ووضعهم. وكأنهم غير مرتين عموما.

كان المقيمون في المدينة، وكذلك الباقون في الضفة الغربية، مواطنين أردنيين يحملون جوازات السفر الاردنية عندما احتلت اسرائيل القدس الشرقية عام ١٩٦٧. ولقد فرضت اسرائيل القانون الإسرائيلي على المدينة وضمت منطقة القدس الشرقية بشكل أحادي، ولكن من دون اعطاء الجنسية (المواطنة) الإسرائيلية لسكانها، أي ضمت الأرض دون السكان الذين يعيشون عليها. ولقد أصدر الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين المقدسين بطاقة الهوية الاسرائيلية (الهوية الزرقاء) وهذه تمكنهم من الحصول على الحقوق والواجبات المدنية وليس السياسية، ويتم إعطاء هذه الحقوق فقط للذين يمكنهم بشكل دائم إثبات إقامتهم المستمرة والمتواصلة ضمن الحدود البلدية للمدينة، كما تعرفها إسرائيل.

لقد فقد بعض من ٦٠,٠٠٠ مقدسي منذ عام ١٩٦٧ حتى الان حقهم في الإقامة في المدينة لعدة أسباب مثل السفر الى الخارج لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، وجود مركز حياتهم خارج الحدود البلدية او زواجهم من زوجات أو أزواج غير مقيمين داخل حدود البلدية. وهذه الإحصائيات لا تشمل أولاد الذين فقدوا بطاقة الهوية او حق الإقامة. ان القانون الإسرائيلي يعامل الفلسطينيين في القدس الشرقية كأنهم دخلوا إسرائيل في عام ١٩٦٧ على شكل مجموعات سياحية وبقوا فيها، وليست إسرائيل هي التي احتلت القدس الشرقية في نفس تلك السنة. وعلى الرغم من حقيقة ان الفلسطينيين قاموا بواجباتهم بدفع الضرائب، الا ان الأغلبية الساحقة لا تشارك في انتخابات البلدية التي تشكل عنصر حاسما في تحديد شكل الحياة اليومية التي يعيشها الإنسان الفلسطيني في المدينة. وان المناهضة وعدم المشاركة في هذه الانتخابات تعود الى أسباب سياسية وقومية فلسطينية، عدا عن عدم إعطاء غطاء من الشرعية للسياسات الإسرائيلية وعلى رأسها ضم القدس العربية. وهنا يجب التذكير بضرورة فهم سياسات بلدية القدس الإسرائيلية لارتباطها بالتطور الديموغرافي في القدس الشرقية منذ ١٩٦٧، وتأثير هذه السياسات على مقياس الحياة في المدينة وتدهور قيمة الحياة فيها.

الحقائق الديمغرافية

لقد قامت الحكومة الإسرائيلية، فور احتلالها للقدس الشرقية، بإحصاء رسمي للسكان وسجلت حوالي ٦٦,٠٠٠ ألف فلسطيني ضمن الحدود الموسعة للمدينة. ولم يشمل هذا الاحصاء جميع الذين غابوا خارج القدس لسبب او لآخر (العمل، الدراسة، الإجازة او الهروب من الحرب). وكانت نسبة الفلسطينيين في المدينة "الموحدة" حسب التقديرات الإسرائيلية ٢٥,٨٪. وفي الواقع، كانت إسرائيل تحاول، ومن خلال كل الوسائل، المحافظة على نسبة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية دون ٣٠٪

أربعون سنة من الاحتلال

على تصاريح لدخول المدينة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت القدس الشرقية معزولة عن المناطق حتى القريبة منها، وبدأ الوضع في المدينة المقدسة في تدهور مستمر.

الانهيار التدريجي للقدس الشرقية

من الواضح ان القدس الشرقية دفعت ثمننا باهظا لعملية السلام منذ بداية الحصار الذي فرض عليها وحرمت من لعب دورها كعاصمة فعلية للفلسطينيين، كما وعزلت عن ضواحيها. لقد دفعت القدس تدريجيا لزيادة اعتمادها على الاسواق الاسرائيلية، وكثفت الضغوط على سكانها. ان الوضع في القدس اليوم قابل للانفجار في أية لحظة. ان العناصر الرئيسية التي ساهمت في عزل المدينة تمثلت في تسريع وتيرة النشاط الاستيطاني عبر إضافة مستوطنات جديدة وتوسيع القائمة، زيادة عناصر الضغط التي تؤدي الى ترحيل السكان الفلسطينيين، إغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة، إعادة ترسيم حدود المدينة، التظاهر الإسرائيلي الفج بسيطرة "سلطة القانون"، وبالتأكيد أربعون سنة من السياسات الديمغرافية الإسرائيلية.

ان ملامح المخطط الاسرائيلي للقدس وضواحيها بدأ الان بالاكتمال والواضح عبر سلسلة من الخطط الناجحة المترابطة بشكل سافر. لقد استغلت الحكومة الاسرائيلية وبلدية القدس انهماك العالم باعتماد ١١ ايلول والحروب المتلاحقة في افغانستان والعراق، ودمجت معا جميع تحركاتها السابقة. وبإمكاننا تحديد الإجراءات التالية التي سوف لن تؤثر فقط على الوضع السياسي لمستقبل مدينة القدس، وإنما أيضا على التطور الاجتماعي والاقتصادي للقدس الشرقية المعزولة عن الضفة الغربية وتهميش معظم إحياءها. ويمكن تلخيص ذلك بطوق المستوطنات الخارجية، وطوق الطريق الداخلية، وطوق الطرق الالتفافية والدائرية وجدار الفصل.

ان ممارسات اسرائيل وسياستها الاستيطانية، والاغلاق ليست هي فقط العناصر المسؤولة عن انهيار المؤسسات الفلسطينية في القدس، وإنما تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي أيضا هذه المسؤولية. لقد تقيدت السلطة الفلسطينية الى حد كبير بالتفسيرات الإسرائيلية للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، مما جعل الاستثمارات الفلسطينية المباشرة وغير المباشرة محدودة جدا وغير ذي فاعلية على أرض الواقع. وقبل نشوء السلطة الفلسطينية الوطنية عام ١٩٩٥، تم تجنيد الكثير من الأموال العربية لدعم وبقاء استمرارية غالبية المؤسسات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والسياسية الفلسطينية في القدس الشرقية. ولقد رفعت هذه الأموال، بالإضافة الى الاستثمارات الإسرائيلية المحدودة، مستوى المعيشة في القدس الشرقية الى مستوى أعلى نسبيا من بقية المناطق المحتلة. وبعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، تحولت الأولويات، ووجه الدعم المالي بشكل رئيس لإنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية ولتحسين البنية التحتية الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الصعب الادعاء بان السلطة الفلسطينية قد استثمرت في القدس بنفس الدرجة التي فعلت في قطاع غزة والضفة الغربية.

اضافة الى ذلك، لقد جذب نهوض رام الله، كعاصمة فعلية مؤقتة للسلطة الفلسطينية، المؤسسات والأيدي الماهرة وأصحاب الياقات البيضاء من القدس الشرقية وتبع ذلك استثمارات رجال الأعمال نتيجة لنمو رام الله كسوق واعد، وكذلك للتطور السريع في التشريعات المغرية للاستثمار في أراضي السلطة الوطنية، وهروبا من الضرائب الاسرائيلية العالية في القدس. لقد أدى إغلاق القدس منذ العام ١٩٩٣ الى تطور ونمو ملموس في الأحياء التابعة لها خارج الحدود البلدية، كالعيزرية، ابو ديس، الرام وبيرباللا.

وقد وصل تدهور القدس ذروته مع اندلاع انتفاضة الأقصى (عام ٢٠٠٠) وانهيار قطاع السياحة، الذي كان مصدر أساس للدخل في القدس الشرقية. ولقد كان موت فيصل الحسيني المفاجئ نكسة إضافية للقدس. وأصبحت المدينة منذ وفاته تخوض في مشكلة لم تحل بعد تمثلت في تعدد المرجعيات القيادية. ولم يستطيع أي من القادة الطموحين ملء مكانته واكتساب ثقة الشعب، او ضمان استمرارية الخدمات التي كان فيصل الحسيني يوفرها لسكان المدينة، عدا عن قيادته السياسية التي لم تكن موقع تنازع بين سكانها.

لقد استغلت اسرائيل هذا الوضع وأصدرت أوامر بإغلاق العديد من المؤسسات من ضمنها بيت الشرق، والغرفة التجارية، ومكاتب المشاريع الصغيرة، ودائرة التخطيط والخرائط، وجمعية الرفاه التي تقوم بأعمال ترميم لمباني البلدة القديمة، وغيرها من المؤسسات الضرورية لتقديم الخدمات للمواطنين في القدس. ولقد أدى إغلاق بيت الشرق وانهيار عدد كبير من المؤسسات الى حل قوات الامن الفلسطينية غير المرئية التي عملت تحت مظلة بيت الشرق، واعتقل عدد من أفرادها وتم تهديد العدد الآخر بالاعتقال اذا ثبت قيامهم بأية مهمات. لقد أعطت هذه القوات للمقدسيين الإحساس بالأمان، ووفرت آليات لحل الصراع. وبالفعل، لقد تم حل غالبية النزاعات الداخلية بين الفلسطينيين في القدس من خلال بيت الشرق وأذرعته المختلفة.

لقد ركز الاسرائيليون مع اندلاع انتفاضة الأقصى جل انتباههم واستثماراتهم على المسائل الأمنية وأهملوا المجتمع الفلسطيني في القدس. وتعترف الشرطة الإسرائيلية والبلدية بان الجريمة في

تشبه مخيمات اللاجئين) في ثلاثة مجمعات سكنية: الثوري، سلوان، وادي قدوم، وهناك سلسلة أخرى من الأحياء مؤهلة للسير على نفس الخطى.

البلدة القديمة

اكتسبت القدس مكانا مركزيا في المحاولات الأخيرة لإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وجرى، على الأقل منذ نشر معايير الرئيس كلينتون للحل، اختصار الصراع على القدس بالبلدة القديمة، وأحيانا المنطقة المحيطة بها (ما يسمى الحوض التاريخي او المقدس). وبغض النظر عن صحة الموقف من عزل البلدة القديمة عن باقي المدينة او عدمه، فمن الضروري بمكان فهم أوضاع البلدة القديمة.

ان التطورات في البلدة القديمة هي نتيجة تراكم لسياسات غير مدروسة ومخطط لها بشكل جيد من قبل الحكومات المتعاقبة: البريطانية، الأردنية والاسرائيلية. ان غالبية سكان البلدة القديمة

ان ممارسات اسرائيل وسياستها الاستيطانية، والاغلاق ليست هي فقط العناصر المسؤولة عن انهيار المؤسسات الفلسطينية في القدس، وإنما تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي أيضا هذه المسؤولية.

بشكل عام، والسكان المسلمين بشكل خاص، هم من فقراء. وهذا يتضمن كل المشاكل المتعلقة بالفقر: البطالة، المخدرات، العنف العائلي، التحرش الجنسي والجنح الصغيرة.

تعاني البلدة القديمة من اكتظاظ سكاني مربع: تقريبا نصف ال ٠,٨٧٥ كيلومتر مربع، التي تتكون منها البلدة القديمة، توفر مسكنا لأكثر من ٣٦,٠٠٠ نسمة، بينما تشكل المساحات المتبقية الأخرى الأماكن المقدسة. أكبرها الحرم الشريف، والمباني العامة كالمدراس، والمستوصفات والأسواق. ان هذا الوضع قد عكس نفسه على تحول العدد الأكبر من البيوت السكنية الى وحدات السكنية صغيرة المساحة. وتظهر الإحصائيات على سبيل المثال ان حوالي ٦٠٪ من الوحدات السكنية في الأحياء الإسلامية يقل معدل مساحتها ٤٠ مترا مربعا، وهناك حوالي ٢٥٪ من الوحدات السكنية التي يقل معدل مساحتها عن ٢٠ مترا مربعا. واذا ربطنا ذلك بمعدل عدد افراد الأسرة الحالي (٦,٣ فردا) سنجد بان المساكن تعكس وضعا اجتماعيا واقتصاديا لا إنسانيا وتشكل أيضا مرتعا لكل أنواع المشاكل التي ستفجر في وجهنا. ان الكثافة السكانية العالية هي مؤشر على نسبة فقر عالية في البلدة القديمة بصورة عامة والأحياء الإسلامية على وجه التحديد.

يختلف مستوى المعيشة والكثافة السكانية، الحالة الفيزيائية للمباني، والخدمات العامة والصفات الاجتماعية من حي الى آخر. ففي الأحياء الإسلامية أعلى كثافة سكانية وادنى خدمات عامة، بينما تتمتع حارة الأرمن بأقل كثافة سكانية، ويتمتع الحي اليهودي بأعلى مستوى من الخدمات العامة والتسهيلات.

ويذكر بأن البلدة القديم تعاني بشدة من النزاع السياسي المستمر، الذي يؤثر بشكل مباشر على مستوى سكانها. ولقد شهدت السنين الأخيرة نسبة نزوح لدى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية العالية، مخلفة ورائها عائلات أقل حظا. وبلا شك فانه بالإضافة الى ما يتعرض له الإنسان في البلدة القديمة من مهانة العيش، فان الوضع المساوي يقود أيضا الى دمار التراث الثقافي في المدينة، ومن الجدير ذكره ان هذا التراث مسجل على قائمة التراث العالمي وكذلك قائمة التراث العالمي المهدد.

ان السؤال الذي يجب على كل سياسي التفكير به ليس فقط الحل السياسي للقدس وهو بلا شك هام وضروري، ان السؤال الحقيقي هو: هل تستطيع المدينة العيش تحت الظروف المذكورة أعلاه، بغض النظر سواء بقيت المدينة مفتوحة، ام مقسمة، وهل حقا ستوفر القدس شروط حسن الجوار وهل ستساعد مدينة مضطهدة ومجموعة ومعزولة وفقيرة على أي نوع من أنواع التعايش المنتظر؟

ازدياد مستمر. ويدعون ان قلة الاستثمار على جميع المستويات هو السبب وراء هذه التطورات السلبية. وكالعادة، يتم اتهام قلة المال والمصادر بالمسؤولية، ولا يتم الإشارة الى الاستثمار غير المتماثل، والاهمال المتمتع وعوامل الضغط الاجتماعية الاقتصادية التي تتعرض لها القدس الشرقية.

المزيد من مخيمات اللاجئين

لقد أدت العوامل التي ذكرت أعلاه الى زيادة الفقر في القدس الشرقية. ولا تتوافر لدينا إحصائيات واضحة وموثقة عن أوضاع القدس الشرقية؛ ولهذا فأنني مجبر على اعتماد المظاهر الملموسة، بالرغم من محدودية قدرة الحكم على الأوضاع العامة من خلالها. لقد أثرت كل من عوامل إغلاق القدس، والنشاطات الاستيطانية، والانتفاضة، وجدار الفصل، ومصادرة الأرض على تدهور أوضاع المدينة، كما أدت جميع هذه الحقائق الى عدم توفر الأراضي المخصصة للسكن، وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار الرأسمالي. وعلى الرغم من ذلك، فقد ترك العديد من الفلسطينيين مساكنهم في الضواحي (الرام، وضاحية البريد، وبيرباللا، وعناتا، والعيزرية، وأبو ديس) بسبب الجدران ونقاط التقطيش، ليبحثوا عن مساكن لهم في القدس الشرقية.

لقد سببت القيود الكثيرة على حركة البناء، وغياب آليات ناجعة لفرز الأراضي، وعدم توفر المخططات الهيكلية والتفصيلية في الأحياء العربية، كارثة سكنية في القدس الشرقية، أجبرت الناس على العيش في أوضاع سكنية أسوأ بكثير مما كانوا معتادين عليه قبل أربعة عقود. وقد أدى النقص الحاد بالمساكن الى بناء العديد من البنايات الفقيرة من حيث المظهر والمساحة ومواد البناء والبنية الداخلية، وهي أبنية غير مخطط لها وعشوائية وغير مرخصة. لقد زاد هذا التطور من عدد الأحياء المتضررة، والتي تم فيها اضافة شقق، وأشباه شقق، جديدة الى منازل ضعيفة البناء (على سبيل المثال سلوان والثوري). وهذه الأحياء في طريقها الآن، أن لم تكن قد صبحت، الى أن تصبح خزانات ضخمة تضم الفقراء والمعدمين.

ان مخيم شعفاط للاجئين هو أكثر مثالا مثير للانتباه. يبلغ عدد اللاجئين المسجلين رسميا في سجلات الأونروا حوالي ٦,٠٠٠ لاجئ، ولكن العدد الحقيقي للقاطنين في المخيم (وفقا للأخصائين الاجتماعيين، ونوادي الشباب والمختصين بشؤون المخيم) قد تعدى ١٧,٠٠٠ نسمة. واذا كان هذا العدد دقيقا، أو حتى شبه دقيق، فهذا يعني ان ١١,٠٠٠ مقيما أصبحوا فعليا يعيشون كلاجئين، ويخضعون لظروف اجتماعية في غاية الصعوبة. كما يمكن القول أن هذه الظاهرة (العيش في ظروف

حساب النفس في يوم القدس انهيار أهداف سياسة توحيد القدس

"الاهداف الوطنية" الستة - الشرط لتوحيد القدس

بقلم: موشيه عميراف



واضيفت الى هذه السخافة سخافة أخطر منها. فعلى الرغم من التحذيرات بنت حكومات الليكود معاليه ادوميم، بيتار عيليت، جفعات زئيف وغيرها المجاورة للمدينة. وكنتيجة لذلك، غادر نحو ١٢٠ الف يهودي المدينة وانتقلوا الى المستوطنات. وهكذا تحول القدس الى مدينة ثنائية القومية. معدل التكاثر العربي السنوي فيها هو ٣,٥ في المائة مقابل نحو ١,٥ في المائة لدى اليهود. واذا ما شارك عرب المدينة في انتخابات البلدية في العام ٢٠٠٨، فسيحظون بالاغلبية في المجلس، بل وربما برئاسة البلدية!

د. الهدف الاقتصادي - مركز اقتصادي مزدهر

مقررو السياسة الذين تطلعوا الى تحويل القدس الى مركز اقتصادي، خططوا لان يقيموا فيها مدينة صناعية، لحفر قناة بحرية من القدس الى البحر الميت وغيرها. غير أن بناء عشرات الاف وحدات السكن اقتطع ٨٠ في المائة من "كعكة" الاستثمارات الحكومية في المدينة وكان في طالع الصناعة والسياحة. وأصبحت القدس كبرى المدن في اسرائيل، ولكنها صنفت بانها المدينة الافقر: في العام ٢٠٠٦ كان ٣٦ في المائة من سكان المدينة يعيشون تحت خط الفقر. ٢٣,٢ في المائة منهم يهود و ٦٣,٥ في المائة - ثلاثة اضعاف تقريبا - عرب.

ه. الهدف السياسي - "أسرلة" عرب المدينة

في خطابه أمام الامم المتحدة وعد وزير الخارجية ابا ايان عرب القدس بالمساواة الكاملة في الحقوق وفي الخدمات. وسرعان ما حل محل "المساواة" وضع المصاعب - ولا سيما في تقليص امكانيات البناء. وردا على ذلك اتبع عرب المدينة سياسة "الصمود" - أي التمسك في المدينة التي يريد اليهود طردهم منها. وبقيادة النخبة السياسية - الدينية انضم عرب المدينة الى الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع: تظاهروا، رشقوا الحجارة واستخدموا العنف. وانقسمت المدينة في "جغرافيا الخوف"، وحتى تيدي كوليك، رافع علم التعايش، اعترف: "التعايش مات!".

و- الهدف الديني - فصل الاماكن المقدسة عن النزاع السياسي

سعت الحركة الصهيونية الى الفصل بين مسألة الاماكن المقدسة، المنيعة على الحل، عن النزاع السياسي، كما قال الرئيس حاييم وايزمن: "لن آخذ البلدة القديمة، حتى لو أعطوني اياها بالمجان".

في تموز ١٩٦٧ أعلن أمين عام "المؤتمر الاسلامي العالمي" بان "سبعمئة مليون مسلم لن يوافقوا ابدا على سيطرة اسرائيلية مادية في الاماكن المقدسة في القدس"، واقترح "تدويل وظيفي للاماكن المحتلة برعاية الامم المتحدة". وكانت هذه فرصة نادرة لحل المشكلة برعاية الاسرة الدولية والعالم الاسلامي. غير أنه في اجواء النشوى في حينه ردت التوصيات بالاكتماء بفرض السيادة الاسرائيلية على الحي اليهودي وعلى حائط المبكى. واضيفت الى هذا التفويت المحادثات مع السادات ومع الملك حسين. هكذا فشلت السياسة الاسرائيلية لتثبيت سيادتها في الحرم، والاماكن المقدسة أصبحت لب النزاع.

حساب النفس: اعادة التفكير بالقدس

واجب الاجماع الذي أصبح ايدولوجيا والمناطق التي أصبحت مقدسة خلقت تفكيراً جامداً: فبقدر ما تبينت حجوم فشل السياسة، واصل السياسيون التمسك بها.

ولعله في يوم الذكرى الاربعة لتوحيد المدينة سيسأل مقررو السياسة أنفسهم: ربما بدلا من محاولة تغيير القدس، نقبل بها كما هي - متعددة الثقافات، الاديان، وثنائية القومية؟ من غير المستبعد أن يحقق "تقسيم المدينة" بالذات لنا، نحن الاسرائيليين، اكثر من المسار السياسي العدمي لـ "التوحيد" بكل ثمن. فماذا سينقص من نصيبنا اذا ما حصلت البلدة القديمة - اقل من ١ في المائة من مساحة العاصمة - مكانة دولية تكون فيها شركاء وليس مالكين؟ هذا ما سيحصل: القدس ستصبح مفتاحا لحل النزاع بمفهومه الواسع، ليس فقط سياسيا. او عندها سيشق أمامنا السبيل الى قلب العالم الاسلامي، الى المصالحة مع الدول العربية والى السلام مع الفلسطينيين.



المساعي الوطنية غير المسبوقة لتوحيد القدس تضمنت ستة "أهداف وطنية" طرح تحقيقها دوما كشرط لتوحيد المدينة: المصادر التي استثمرت فيها فاقت الاستثمارات في المشروع الاستيطاني في يهودا والسامرة، في تهويد الجليل، في تنمية النقب وغيرها من الاهداف الوطنية. حجم البنى التحتية التي بنيت في احياء شرقي القدس وفي المستوطنات حوالها أكبر من البنى التحتية لكل بلدات التطوير في اسرائيل. ولو أن هذه المساعي نجحت لكان لها ما يبررها، غير أن أي من الاهداف الستة لم يتحقق.

أ. الهدف السياسي - اعتراف دولي بسيادة اسرائيلية في القدس

قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧ قضى بأن يقوم في المدينة نظام دولي. في الخمسينيات بذلت الحكومة جهودا دبلوماسية لنيل الاعتراف الدولي بالقدس كعاصمة اسرائيل. فقد نقلت اليها أربع وعشرين دولة سفاراتها، الا أن الولايات المتحدة وأهم الدول الاوروبية لم تكن من بينها. واعتقدت حكومة أشكول أن الشرعية الدولية ستتواصل من خلال "فرض حقائق على الارض"، كما أنها ستغطي البلدة القديمة ايضا. وكان الافتراض في أن الزمن يعمل في صالح اسرائيل.

ولكن ردا على سن "القانون الأساس القدس" في العام ١٩٨٠ نقلت كل الدول التي اعترفت بها سفاراتها من المدينة، وأعلنت الولايات المتحدة بأنه بدون تسوية متفق عليها لتقسيم القدس فلن تعترف بسيادة اسرائيل فيها.

ب. الهدف الاقليمي - الاستيطان لغرض السيطرة في شرقي القدس

حتى العام ١٩٧٠ اكتفت حكومة أشكول ببناء حزام "احياء داخلية" لتضمن سيطرتها على البلدة القديمة. غير أن حكومة غولدا مائير جاءت لتغير الهدف الى "السيطرة في كل ارجاء شرقي القدس"، وبنت حزاما من "الاحياء الخارجية" (المحيطة)، أثارت انتقادا شديدا بما في ذلك من جانب رئيس البلدية، تيدي كوليك. رد الفعل العربي كان بناء غير قانوني لنحو ٢٠ الف وحدة سكن، زادت مساحة الاحياء العربية الى ثلثي مساحة المدينة، وجعلت شرقي القدس المركز السياسي - الاقتصادي للضفة.

ج. الهدف الديمغرافي - زيادة الاغلبية اليهودية وخلق مدينة "احادية القومية".

لو اكتفت اسرائيل بضم القدس الاردنية لكانت الاغلبية اليهودية في المدينة بلغت ٨٢ في المائة. أما ضم ٢٨ قرية عربية؛ بناء الاحياء المحيطة التي خلقت أماكن عمل؛ ومنح خدمات صحية وامتيازات تأمين وطني جعلت المدينة بؤرة جذب لعرب الضفة، ورفعت معدلهم بين السكان الى ٣٤ في المائة.

التميز والحرماني في القدس

مؤير مرغليت

الدكتور مؤير مرغليت هو عضو سابق في مجلس بلدية القدس ، ومنسق قديم للجنة الأسرائيلية ضد هدم المنازل.

وهكذا فان التكافل الخطير يتطور بين المستويات السياسية والمهنية. ان الاعتبارات الاخيرة هي في الاساس مهنية، ولكنها تتفق مع الاهداف السياسية. ان تخطيط المدنية والمسؤولين القانونيين والفنيين الذين ليس لهم اعتبارات سياسية يفرضون شروطا ادارية مستحيلة على الذين يسعون الى الحصول على تصاريح البناء ؛ و تبقى ادارة الرعايه البلدية صامته ازاء هدم المنازل. ان هؤلاء المسؤولين اصبحوا فنيين في التمييز في ممارسة واجباتهم من دون قصد.

هذه هي طريقة الثقافة المنظمة ل "عنصريه غراي"، العنصريه التي لا تغذيها الكراهية للآخر، بل التي تقوم على تطوير اللامبالاة ، والهمود والبيروقراطيه وقوة العادة. ولكن عندما لا يكون جميع الاشخاص المحرومين من نفس الشعب ، فيجب علينا ان نطلق على الامور مسمياتها : "تمييز عنصري".

البنية التحتية يؤثر على نوعية الحياة هناك. ان السياسة الاسرائيلية في الحفاظ على اغلبيه مطلقه من اليهود في المدينة، تحدد حالة سكان القدس الشرقية بأدنى اقلية.

ان سياسة البلدية هذه تنبع من مجموعة الدوافع الايديولوجيه بأن القدس تنتمي حصرا الى الشعب اليهودي (بما في ذلك المناطق التي ضمتها عام ١٩٦٧ والتي لم تكن ابدأ جزءا من القدس التاريخية) والثقافة تمييزيه التنظيمية. ان السياسة التمييزيه تقلل من البيروقراطيه للموظفين الذين ليس لديهم دوافع ايديولوجيه يمينيه او قوميه ، بل لدفعهم لان يصبحوا جزءا من آلة عنصريه البلدية.

ان احد التفسيرات هو ان جيل ١٩٤٨ من القادة الإسرائيليين يوضح مفاهيم العدالة والمساواة بحسب الاعتبارات الأمنية ، وبهذا اعطاء الشرعيه للتمييز. ان حقيقة ان اكثر من نصف المسؤولين في البلدية قدموا من الجيش ، حيث دائما العرب هم اعداء والقوة هي المهمة، وأدى الى بلورة السلوكيات التمييزيه في الخدمات المدنيه تجاه العرب. ويعزز هذا التفكير الشعور بان المدينة لا تزال في حرب ، وان جميع الاجراءات لتعزيز الاغلبيه اليهوديه مبررة وضروريه.



يتمثل الحرماني في بلدية للقدس الشرقية ب: تخصيص الاراضي للمساكن ؛ تخصيص الخدمات البلدية ؛ والحد من النمو الديموغرافي. ان الحدود المسموح بها لمجالات البناء واحجام المباني تحدد الحيز المعيشي للسكان. وتتلقى القدس الشرقية مع ٣٥٪ من السكان ٩-١٢ فقط من ميزانيه البلدية ، وان النقص المزمن في

القدس في الماضي والحاضر والمستقبل

مقابلة مع الدكتور ميرون بنفستي

الدكتور ميرون بنفستي عين من قبل رئيس بلدية القدس السابق تيدي كوليك ليكون مسؤولا عن العلاقات مع القدس الشرقية بعد حرب ١٩٦٧ ، ثم اصبح نائبا لرئيس البلدية (١٩٧١-٧٨). تمت المقابلة من قبل محرر مجلة فلسطين-اسرائيل هليل شينكر.

انشاء الجدار. ان الجدار هو تذكاري لنهاية معتقداتنا الاصلية بتدمير الحواجز في المدينة. حتى لو كانت القدس مدينة مترابطة بالقوة ، على الاقل ليس هناك جدار ، فيما عدا الحدود الجغرافية والنفسية، الذي أسميه "جغرافيا الرعب".

ان ما خسرناه ، ويجب علينا ان نستعيده الان : القدرة على العيش معا. يجب علينا ان نكون مهتمين بإعادة بناء الآمال القديمة وليس الجدران الجديدة. ويجب ان نفعل ذلك بشكل تدريجي. وينبغي ان يقوم الحل على انشاء "الحدود المرنة" والظروف التي تسمح للناس بالعودة الى آمال ٤٠ عاما مضت ، الأيام الأولى بعد الاحتلال.

عام ١٩٦٧ كان حدثا تاريخيا؛ بالنسبة للاسرائيليين الذين وقفوا أمام الحائط الغربي، ولقد كانت لحظة مهوله، كما لو كنا نلتقي مع اسلافنا. لقد كان يوما مهما للغاية بالنسبة للمتمدين ولكن ايضا لأمثالي من الملحد، ولهذا السبب ارفض قبول النهج اليساري الساذج ان هذا لم يكن سوى الاحتلال والهيمنة على الآخرين. اعتقد ان العلاقة مع الحائط الغربي، الحرم الشريف ومدينة القدس القديمة مهمة جدا. ان حقيقة انها وجدت الكثير من البؤس والمشاكل الاخرى للاراضي الفلسطينيين لا ينفي ذلك الحدث التاريخي.



لقد وجدني تيدي كوليك في الشارع في احد الايام أثناء الحرب بعد ان قمت

بزيارة الحائط الغربي، وأصبحت المنسق لجميع ادارات البلدية التي تتعامل مع القدس الشرقية، كذلك ممثل البلدية للوكالات الحكوميه والوزارات التي تتعامل مع عملية التوحيد خلال شهر حزيران ١٩٦٧.

لقد كان من المستحيل التفكير في ابقاء القدس الشرقية محتلة، فلقد خلق الاسرائيليون الخيال المسمى "توحيد القدس" الذي عنى الضم. على اساس يومي ، لم تستثمر البلدية بما فيه الكفايه في القدس الشرقية. الآن ، فان الحكومة الاسرائيلية تحاول عزل القدس عن المناطق المحيطة من خلال

ان ما خسرناه، ويجب علينا ان نستعيده الان: القدرة على العيش معا. يجب علينا ان نكون مهتمين بإعادة بناء الآمال القديمة وليس الجدران الجديدة. ويجب ان نفعل ذلك بشكل تدريجي. وينبغي ان يقوم الحل على انشاء "الحدود المرنة" والظروف التي تسمح للناس بالعودة الى آمال ٤٠ عاما مضت ، الأيام الأولى بعد الاحتلال.

القدس في القانون الدولي العام

إبراهيم محمد شعبان

محاضر في كلية الحقوق بجامعة القدس، باحث ومستشار قانوني وخبير في القانون الدولي والدستوري ومؤلف لعدة كتب عن القضية الفلسطينية والقانون الدولي



مقدمة :

وقعت مدينة القدس منذ عام ١٩٦٧ تحت الإحتلال الإسرائيلي، ومنذ ذلك الوقت هي تتعرض لمحاولة تغييرات هائلة وخلق وقائع جديدة على كل الصعد: الإجتماعية والسياسية والثقافية والدينية والإقتصادية والديموغرافية والأراضي والمساحة والأمن والبناء .

ويبدو ان السلطات الإسرائيلية لم تهدر الوقت بل هي في سباق محموم معه، فهي تقوم منذ أربعة عقود زمنية بمحاولات قوية لتجسير السكان العرب الفلسطينيين من مدينتهم إلى خارجها من جهة، ومن جهة أخرى خلق الظروف الصعبة لحياتهم بداخلها. وهذا واضح من خلال تردي خدمات الإسكان والصحة والتعليم والتأمين الوطني الداخلية وغيرها من الأمور ذات الصلة المباشرة مع الإحتلال الإسرائيلي .

والروايتان الفلسطينية والإسرائيلية لموضوع القدس في تضاد واضح. فالفلسطينيون لا يرون سوى احتلالا لإسرائيل للقدس ومحيطها، بينما يعتقد الإسرائيليون أن القدس قد حررت وتوحدت مع شقها الغربي وغدت عاصمة إسرائيل الأبدية، وشتان بين هذين المفهومين المتناقضين بشكل صارخ. ويجب أن نشير ابتداء إلى أن القانون الدولي العام لا يستند إلى غيبيات وقضايا دينية فهو قانون علماني، فضلا أنه لا يستند إلى تاريخ غابر أو روايات عاطفية، وإلا اضطررنا لتغيير خارطة العالم ودوله القائمة كاملة ورسمها من جديد.

سنحاول في هذه الورقة التعرض للأبعاد القانونية التي تحكم القدس من زاوية القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني وقانون الإحتلال الحربي. وسيكون حديثنا منصبا بشكل أساسي حول الجزء الشرقي من القدس الذي ضم لدولة إسرائيل بعد عام ١٩٦٧. ولن نتطرق للجغرافيا والتاريخ إلا لما يقدر ما يخدم الهدف العلمي لهذه الورقة، وإلا أقحمنا أنفسنا في موضوع يصعب الخروج منه والإحاطة به. كما لن نتعرض لكثير من التفاصيل والحيثيات والحجج وأرقام القرارات والمواقف الدولية وإلا دخلنا في تفاصيل لا أول لها ولا آخر.

الغزو والإحتلال الحربي وصلاحيات المحتل

قامت القوات الإسرائيلية بغزو الضفة الغربية والقدس جزء منها، في حرب حزيران من عام ١٩٦٧ واحتلتها، وسرعان ما أصدر حايم هيرتسوغ قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية المشور رقم ٢ بشأن أنظمة السلطة والقضاء في السابع من حزيران لعام ١٩٦٧. وكان ضمن ما احتلته القوات الإسرائيلية مدينة القدس العربية. وقد تقلد بموجب هذه الأنظمة جميع صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والإدارة والضرائب في منطقة الضفة الغربية.

وبعد ثلاثة أسابيع من الإحتلال الإسرائيلي للقدس العربية قامت السلطات الإسرائيلية بضم القدس العربية قانونيا إلى دولة إسرائيل، أما المركز القانوني للضفة فبقي مفتوحا. وبدا الإجراء الإسرائيلي

هامسا وبدون ضجيج وغير ملفت للنظر وبدون تشريع في الكنيست كما حصل في قانون القدس عام ١٩٨٠. فقد قامت إسرائيل في ٢٨ حزيران من عام ١٩٦٧ بإجراء تعديلات على قانون البلديات وقوانين أخرى لتصبح هذه التعديلات سارية المفعول على جميع أجزاء " أرض إسرائيل " في أي وقت تقرر الحكومة الإسرائيلية ذلك. وبموجب ذلك تم تعديل حدود بلدية القدس لتشمل مناطق القدس العربية كافة. وبذا غدت القدس العربية مضمومة للدولة الإسرائيلية، وتأكد ذلك عبر أحكام محكمة العدل العليا الإسرائيلية وبعدها جاء قانون القدس، ليسن في الكنيست عام ١٩٨٠.

وكان الفهم الصحيح للقانون الدولي العام وتحديد القانون الدولي الإنساني منه يوجب على إسرائيل أن تقوم بتطبيق قانون الإحتلال الحربي على مدينة القدس كبقية أجزاء الضفة العربية المحتلة، فهي كل واحد. وقد شكلت تلك الأراضي غرب نهر الأردن وحدة سياسية واحدة عملا بالقانون الأردني وعلى رأسها الدستور الأردني. وهذا ما تقضي به دباهة نصوص اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ عملا بالقاعدتين ٤٢،٤٣، والقاعدتين الأولى والثانية من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمادة الأولى من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ . ولا تستطيع إسرائيل الإفلات من هذا الإلتزام الدولي فهي لا تستطيع ان تنكر مصادر القانون الدولي العام كما قررت المادة ٢٨ من نظام محكمة العدل الدولية والتي حصرتها في المعاهدات والأعراف ومبادئ القانون العام التي أقرتها الدول المتحضرة ومذاهب كبار المؤلفين وأحكام المحاكم. كما أنها لا تستطيع أن تكون فوق هذه النصوص أو تكون انتقائية بشأنها . أضف أن قانون الإحتلال الحربي لم يرغب الدخول في قضية السيادة بل نأى بنفسه عن الدخول في معضلتها حتى يقدم الإعتبارات الإنسانية للإقليم المحتل وسكانه على غيرها من الإعتبارات الخاصة بالدول المتقاتلة وحتى لا يضيع في متاهات الجدل المتعلق بالسيادة.

ولا تستطيع إسرائيل أن تتذرع بعدم الوجود حتى لا تلتزم بتطبيق اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧، فقد أضحت هذه الإتفاقية جزءا من القانون الدولي العرفي وملزمة لجميع الدول الموجودة وقت سنها او التي وجدت بعد ذلك. وقد أقرت محكمة العدل العليا بهذا التوجه القانوني وتضمنته أحكامها. كما أن دولة إسرائيل صادقت على إتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ في السادس من تموز عام ١٩٥١، بعد أن وقعت عليها في ١٢ آب ١٩٤٩ وطالبت الدول العربية بتنفيذ التزاماتها تجاه أسرى الحرب بموجب هذه الإتفاقيات. بل يقول البعض أن إتفاقيات جنيف وبخاصة الأجزاء الموضوعية منها غدت جزءا من القانون الدولي العرفي. ولا جدل في أن إسرائيل ملزمة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس والأراضي المحتلة، بل هناك ما يشبه الإجماع الدولي على ذلك.

اللاجئين والعقوبات الجماعية .

وبعد فترة ليست بالطويلة، أصدر مجلس الأمن قراره الأول الخاص بمدينة القدس رقم ٢٥٢ في عام ١٩٦٨ والذي صرح فيه برفضه الإستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري واعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل والتي من شأنها تغيير الوضع القانوني للقدس باطلة ولا يمكن أن تغير الوضع القانوني فيها. وأكد على امتثال إسرائيل على قرارات الجمعية العامة السابقة في هذا الشأن. وبعد هذا القرار توالت قرارات مجلس الأمن .

وهذه القرارات من الجمعية العامة أم من مجلس الأمن التي صدرت بشأن القدس، لم تكن سوى قرارات كاشفة ومؤيدة لما ورد من مبادئ لقانون الإحتلال الحربي سواء في شقه العرفي أو في شقه الإتفاقي في تطبيقاته المعاصرة. فالمحتل لا يملك ذرة واحدة من ذرات السيادة وليست له سيادة وإن كان يمارس سلطة فعلية تزول بزواله. ولا يستطيع المحتل ممارسة السلطات المخولة لصاحب السيادة الشرعي. والإحتلال ذو طبيعة مؤقتة واستثنائية وليس له صلاحية التشريع ولا تغيير الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والقضائية والإدارية إلا ما اتصل منها بالضرورة العسكرية.

ويجب أن نشير هنا إلى أن السيادة هي للشعب وليست للحاكم، ولكن الأخير يمارسها نيابة عن الشعب الذي يصعب عليه ممارستها. لذلك قيل أن سلطة الإنتداب أو سلطة الإحتلال لا تملك السيادة. ويجب أن لا نخلط بين الحاكم والسيادة فهما أمران متباينان ومختلفان تماما. فالحاكم أو السلطة السياسية لا تملك السيادة بل هي أداة لممارستها وإن كانت تمارسها نيابة عن الشعب أو الأمة. فليس للحاكم أو الموظفين حق في السلطة أو السيادة وإنما يتقاسمون الإختصاصات والوظائف فقط. لذا لا بد من التفريق بين صاحب السيادة وبين تكون هذه السلطة السياسية

من هنا لم يكن هناك سيادة للحكم الأردني على الضفة الغربية، وإن مارس النظام الأردني سلطته السياسية على الضفة الغربية بما فيها القدس. لذلك تبدو حجة فراغ السيادة التي زعمها " يهودا بلوم " وعدلها " ألن جارسون " فارغة من أساسها لأنها تقوم على إنكار سيادة الشعب الفلسطيني وهو أمر يناقض أساسيات سيادة الشعوب كما قرره القانون الدستوري والدولي العام. كما أن الإحتلال الإسرائيلي الذي يأتي بعد حرب دفاعية مزعومة أو عدوانية لا يؤثر على سيادة الشعب الفلسطيني. وما اعتقده يهودا بلوم من وجوب تطبيق نظم قانون الإحتلال الحربي على الضفة الغربية بعد دخول الجيش الأردني أمر ينفية قيام وحدة حقيقية

سنحاول في هذه الورقة التعرض للأبعاد القانونية التي تحكم القدس من زاوية القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني وقانون الإحتلال الحربي. وسيكون حديثنا منصبا بشكل أساسي حول الجزء الشرقي من القدس الذي ضم لدولة إسرائيل بعد عام ١٩٦٧.

بين الضفة الغربية والشرقية عبر سلطة تشريعية واحدة وسلطة قضائية واحدة وسلطة تنفيذية واحدة وقواعد قانونية واحدة. ويبدو أن " بلوم " يخلط خطأ واضحا بين السيادة والسلطة السياسية والقائمين عليها والنظام السياسي وشكله ونوعه. لذا لم يكن في يوم من الأيام كيفية اختيار الحاكم وأصل الدولة وخصائص سلطتها من قبيل السيادة.

ويؤكد ما سبق الرأي الإستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية

وشكل فهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن بعدها مجلس الأمن الدولي وغيرهما من الهيئات الدولية الفهم الصحيح للمسألة، فقد بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الفور بإصدار قرارين رقم ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ حيث رفضت فيه الإجراءات الإسرائيلية واعتبرتها غير صحيحة وطلب منها الإمتناع عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس. وقد صدر القراران بما يشبه الإجماع. وتوالت القرارات للجمعية العامة بعد هذين القرارين بل واشتدت المطالبة وكانت أكثر تفصيلا من حيث حظر الضم والمستوطنات وإنشائها وإنكار حق

في فتواها التي صدرت عملاً بالمادة ٩٦ في فقرتها الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. وقد رأت المحكمة في فتواها القانونية أن غزو إسرائيل للضفة الغربية يستتبع وصف إسرائيل بالدولة المحتلة وأن الأراضي الفلسطينية كالضفة الغربية والقدس وقطاع غزة هي أراض محتلة وتنطبق عليها اتفاقيتي لاهاي وجنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني برمته، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث بينت سريان القانون الدولي لحقوق الإنسان على هذه المناطق المحتلة.

فإذا انتفى الغزو كوسيلة مشروع لكتسب ملكية الإقليم كما قرر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في مقدمته حينما أكد على " عدم القبول بالإستيلاء على أراض بواسطة الحرب "، فلا تبقى أية أسانيد إسرائيلية مشروع لكتسب ملكية إقليم القدس. فليس هناك تنازل صريح أو ضمني من قبل الفلسطينيين للإسرائيليين، وليس هناك تأجير كلي أو جزئي، لهذا الإقليم. بل إن ما ورد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣، وهناك نص مشابه ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشر من الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥ يؤكد ما ذهبنا إليه، ويتفي أية ملكية مشروع إسرائيلية لإقليم القدس. وكلا النصين يقران أن القدس هي إحدى مواضيع الحل النهائي التي سيتم التفاوض عليها. وعليه نفهم أن المجتمع الدولي عامة رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل بعد أن أعلنتها الأخيرة كذلك. أضف أنه لم تقم سفارات لدول ذات شأن في المدينة المقدسة بل رفضت ذلك بإصرار وأبقتها في تل أبيب. أما بشأن موضوع التقادم على القدس فهو غير قائم وغير متوافر ومنفي جملة وتفصيلاً.

وقد يقول قائل ألم يكن الحكم العربي للقدس وفلسطين غزواً؟ ألم يدخل الخليفة عمر بن الخطاب القدس غازياً؟ ابتداءً للعرب موجودون في القدس وفلسطين وقبل الغزو العبري لهما على يد الملك داود، وهذا موصوف في التوراة نفسها حينما ذكرت بأرض كنعان. والكنعانيون عرب أقحاح استمروا على الأرض الفلسطينية آلاف السنين. ولم يثر وجودهم أي جدل أو أي خلاف يذكر بل كانوا حكاماً ومحكومين

القانون الدولي حينما بينوا عدم مشروعية قيام المحتل بضم الإقليم المحتل ومخالفته للقانون الدولي العرفي والاتفاقي.

إضافة لذلك كله فإن القانون الدولي قد استقر على رفض الضم وإعطائه أية مشروعية. وقدمت السوابق التاريخية الشهادة بذلك عبر مبدأ ستمسون سنة ١٩٢٢ وتصريح بيونس آيريس سنة ١٩٣٦، وتصريح ليما سنة ١٩٢٨ وميثاق الدول الأمريكية في بوغوتا سنة ١٩٤٨. وكلها ترفض الاعتراف بالتغيرات الإقليمية التي تنشأ بالقوة أو عبر الغزو ولا تنتج آثار قانونية. ولعل من المفيد الإشارة إلى أن محكمة نورمبرغ قد قررت عدم شرعية وعدم جواز ضم الأراضي المحتلة فضلاً عن كثير من قرارات الأمم المتحدة.

الإنتخابات البلدية

عقب احتلال القدس العربية عام ١٩٦٧ قرر الإحتلال الإسرائيلي وضعاً شاذاً وغريباً لكل من مواطني القدس العربية والمدينة العربية. فأما الأخيرة فتقرر ضمها للدولة الإسرائيلية. أما المواطنون فهم فصلوا عن مدينتهم وغدا من جهة مقيمين Residents ويتمتعون بحقوق المقيم، ونفيت عنهم صفة المواطن من جهة أخرى Citizen رغم أنهم لم يسعوا بأية وسيلة لدخول إسرائيل أو غزوها بل إن إسرائيل كدولة هي التي بادرت وغزتهم ومن ثم ضمتهم وطبقت عليهم نظم الإقامة في إسرائيل. وهم مواطنون مديون وجدوا أنفسهم في أتون حرب واشتباك مسلح فبقوا في أماكنهم ووطنهم، حتى لا يصبحوا لاجئين. إلا أن إسرائيل عقدت وضعهم القانوني بهذا الوصف المركب ومن ثم عبر سحب هويتهم، وزواجهم وقانونيته ولم شملهم وتسجيل أبنائهم وبناتهم. فهذا التصنيف كمقيم، وهذه الإجراءات أمور منافية لما استقر عليه العمل في القانون الدولي العام.

وكان القصد واضحاً يتمثل بعدم زيادة الكثافة السكانية العربية لدولة إسرائيل وحصتهم في السلطة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست)، واعتبار المواطنين العرب مقيمين ويمكن تهديدهم بالترحيل وفق قوانين

ضمناً وغير مباشر. وقد رأى الكثيرون أن الذهاب طواعية وبدون قهر علني أو إكراه بين وواضح إلى صناديق الإقتراع يشكل قبولاً بالضم الإسرائيلي والسيادة الإسرائيلية على القدس العربية أو شبه قبول. وكان الجمهور العربي قاطعاً يرى أن لا ثمار للعدوان ولا قيمة للضم وأنه باطل ولاغ، لذا أراد تأكيد هذه المقولات من خلال عدم المشاركة في الترشيح والإنتخابات لبلدية القدس. ومن هنا يفهم هذه المقاطعة التي تقرب من الإجماع للمشاركة الإنتخابية على مر الأوقات. وكانت الخشية تقوم على أن الرضاء قد يشكل احد الأسانيد المقبولة للسيادة الإسرائيلية على القدس أو حتى الزعم بها أو ادعائها، والتي يصعب فيما بعد نفيها. ولذلك فشلت الفكرة التي دعت إلى انتخاب أشخاص مرشحين على قائمة ميرتس أو من اليسار الإسرائيلي كما فشلت في ضم أشخاص عرب فلسطينيين لهذه القوائم. فقد كان واضحاً أن سوابق القانون الدولي لا تفرق بين مرشح وآخر، فالعبرة في الممارسة بحد ذاتها وليس في المرشح وفكره ولونه. كما فشلت الفكرة التي دعت إلى المشاركة مع إصدار بيان عام من الفلسطينيين بنفون فيه القبول بالسيادة الإسرائيلية على القدس العربية. وأنهم شاركوا بناء على اعتبارات بلدية خدمتية وأن مصلحتهم تقتضي ذلك. وقد رفضت الفكرة حتى لا يدخل أو يتسرب من خلالها أي اعتراف ولو بسيط بالسيادة الإسرائيلية على القدس العربية.

وقد حاولت السلطات الإسرائيلية، أن تهمل ابتداءً لعدد المشاركين في الإنتخابات البلدية إلا أنها عادت وتراجعت فيما بعد. ويبدو أنها تحققت أن نسبة المشاركين هزيلة لدرجة أن الرفض القاطع فيها، أوضح من القبول المهزوز أو المشكوك فيه. وإذا احتجت السلطات الإسرائيلية بالضغط الوطني فإن تواتر هذه المقاطعة على أربعة عقود يشكل عرفاً في كل الأوقات والأزمان. بكلام آخر لقد تواتر الموقف بالمقاطعة رغم تباين المواقف السياسية والعاطفية للفلسطينيين تجاه الإسرائيليين ورغم اتفاقيات أوسلو. وقد كان واضحاً أن الجمهور الفلسطيني غير راغب بشكل قاطع، في المشاركة الإنتخابية البلدية من أجل عدم التفريط بسيادته الفلسطينية ولو بأي شكل من الأشكال.

وكان الجمهور العربي قاطعاً يرى أن لا ثمار للعدوان ولا قيمة للضم وأنه باطل ولاغ، لذا أراد تأكيد هذه المقولات من خلال عدم المشاركة في الترشيح والإنتخابات لبلدية القدس. ومن هنا يفهم هذه المقاطعة التي تقرب من الإجماع للمشاركة الإنتخابية على مر الأوقات.

خاتمة:

أصبحت القدس الشغل الشاغل لكثير من بني البشر، من عابدين وسياسيين ومواطنين عاديين. وغدت تطرح في هذا السياق أفكار غريبة ومركبة لتتوافق مع التوجهات الإسرائيلية أو لتجد حلاً للسيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس العربية إلى الأبد المحتلة مؤقتاً.

فمرة يقال بنظرية فراغ السيادة، ومرة بوصاية المحتل، ومرة بعقد المقارنة بين بروكسل أو برلين أو دبلن والقدس، ومرة بجعل السيادة فوقية تارة وتحتية تارة أخرى، ومرة أخرى بجعل السيادة مشتركة على أحياء القدس. ونسي أو تناسى الجميع أن القدس مدينة عربية محتلة يسري عليها قانون الإحتلال الحربي ولا يجوز ضمها ولا كسب إقليمها بالقوة المسلحة حتى لو تزامن ذلك بوجود القوة العسكرية الإسرائيلية من خلال السلطة الفعلية.

القوة المسلحة ليست مصدرها للمشروعية الدولية. الحرية الدينية ليست هي التدويل. القوة ليست هي الرضاء. الشعب الفلسطيني ليس هو الشعب الإسرائيلي. الغضب ليس هو التنازل. السيادة Sovereignty ليست هي السيطرة وليست هي القوة الفعلية أو العسكرية Authority. الإستيغان خرق للقانون الدولي بل هو جريمة حرب وفق اتفاق روما وميثاق المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court .

يجب أن لا يتم الخلط بين المفاهيم المختلفة أو خلق مفاهيم لا تتفق مع قواعد القانون الدولي المستقرة في المعاهدات أو الأعراف الدولية. فليس هناك شيء اسمه السيادة الإلهية فقط حتى ننفي سيادة الشعب الفلسطيني. ليس هناك عاصمة معترف بها دولياً في القدس وبخاصة الشرقية. فليس هناك تطابق بين المدينة والعاصمة.

لم يشهد التاريخ الحديث احتلالاً طويلاً كإحتلال الإسرائيلي بينما الإحتلال في صورته التقليدية مؤقت واستثنائي. ولم يشهد صراعاً دامياً وجدلياً كما يشهد حول القدس العربية. السيادة في القدس العربية تعود لشعبها العربي مهما طالت السلطة الإسرائيلية قوة وزمناً، والإجراءات الإسرائيلية على صعيد القدس هي باطلة ولاغية ولا تنتج ثمار مشروعية. ويجب التعود على احترام الآخر وحقوقه بدل الإعتداء عليه وسلبه تلك الحقوق.

الإقامة المعروفة في كل أنحاء العالم. واستطاعت إسرائيل بواسطة هذه الوسيلة المركبة لتقليل الخطر الديموغرافي الفلسطيني المزعوم.

وتمويها للحقيقة نظراً لمنعهم من ممارسة حقهم الإنتخابي في المجلس التشريعي، سمحت السلطات الإسرائيلية لمواطني القدس العربية بالإنتخاب لمجلس البلدية في القدس. ويبدو أن الكثيرين لم يقتنعوا بالدعوة الإسرائيلية للمشاركة في الإنتخابات البلدية بل رفضوها جملة وتفصيلاً حيث لم تتعد المشاركة العربية في أحسن حالاتها أصابع اليد الواحدة رغم سياسة الترهيب والترغيب. وكانت نسبة الترشيح من العرب الفلسطينيين لإنتخابات المجلس البلدي صفراً أو ما يقارب ذلك عبر أربعة عقود.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذا الإحجام العربي الفلسطيني عن المشاركة في الإنتخابات البلدية ترشيحاً وانتخاباً؟ قد يعتقد البعض أنه ناتج عن ضغط سياسي من القوى الوطنية في المدينة الراض للضم والإحتلال. والحقيقة تبدو معكوسة فإن من شارك في الإنتخابات البلدية الإسرائيلية كانوا من العاملين في البلدية وخشوا على أعمالهم وفقدانها، أو طائفة من العجائز الذين غرر بهم عبر الإعتقاد أنهم سيفقدون دخلهم المالي إذا لم ينتخبوا. أما الحقيقة العارية فقد تمثلت في رفض الأغلبية الساحقة للضم الإسرائيلي لمدينة القدس ورأت فيه تكريساً وقبولاً لهذا الضم وعدم اقتناعهم بهذا الإجراء في ظل منعهم المبدئي من ممارسة حقهم الإنتخابي للسلطة التشريعية (الكنيست) وعدم تقديم خدمات حقيقية للسكان الفلسطينيين في القدس العربية. بل رأى البعض في الإنتخابات والمشاركة فيها مكافأة للإضطهاد الإسرائيلي لهم في كل أوجه الحياة. وربما رأى الفلسطينيون هذا الزعم الإسرائيلي ان القدس عاصمة أبدية وهي عاصمتهم. وأن العاصمة بالمفهوم الإداري الحديث لم تكن سوى من سنوات قليلة ولم تستغرق عقوداً ولا قروناً ولا آلافاً من السنين بل مقاطعة من العالم أجمع بهذه الصفة، إلا إذا كان ذلك ضمن المفهوم الروحي وفي القلوب والذي لا يشكل حقاً بالمعنى القانوني. وكانوا يرون بالمقابل مكة المكرمة قبله لصلاتهم ونسكهم، لكنهم لم يجعلوا منها عاصمةً زمنية لهم.

وقد خشى الكثيرون وبحق، أن تعتبر المشاركة في الإنتخابات البلدية سواء في شقها الترشيحي أو الإنتخابي اعترافاً وقبولاً ورضاءاً بالإحتلال الإسرائيلي وبإجراءاته، سواء اتخذ شكلاً صريحاً ومباشراً أو شكلاً

ينعمون بروح الإستقرار والحكم الهادئ والحيازة الهادئة وغير المتقطعة لأكثر من ألفي عام، وبنوا فيها حضارة مزدهرة وتركوا آثاراً عظيمة لعل أهمها قبة الصخرة والجامع الأقصى والأسواق والخانات الملوكية والعثمانية. ولم يقطع هذه السلسلة العربية الإسلامية سوى الغزوة العبرية والحروب الصليبية.

حتى لو تم التسليم جدلاً بفكرة الغزو العربية، فإن الغزو كان مشروعاً وأساساً مشروعاً للسيادة في الزمان القديم. ذلك أن الغزو كان سلوكاً شائعاً حتى أن فقهاء القانون الدولي التقليدي العام اعتبروه وسيلة مشروعاً لكسب ملكية الإقليم. بل كانت الدول على قلتها تشكل على أساس الغزو الذي يمكن وصفه بالدائم وبموجب يمكن فهم الإمبراطوريات القديمة وتغييراتها. ويمكن القول ببساطة متناهية أن القانون الدولي العام لم يكن موجوداً في ذلك الزمان السحيق وبذا لا يمكن تقرير مشروعية أو عدم مشروعية إجراء ما. ولم يعرف وسائل مشروعية من غير مشروعية لكسب ملكية الإقليم.

قد يعتقد البعض أن الهدنة أو وقف إطلاق النار لهما صلة بالسيادة على القدس. وهذا فهم غير دقيق فالهدنة تحديداً هي عمل قانوني لوقف العمليات الحربية بين طرفين أو أكثر لحين إيجاد تسوية سلمية بين المتنازعين، ولا تؤثر على المركز القانوني لأي من المتخاصمين. لذا لا تعتبر اتفاقية الهدنة مصدرها للسيادة لأحد الفرقاء، بل هي لا تعطي سيادة شرعية لأحد ولا تنتقصها من أحد. وإن اتفاقيات الهدنة المعقودة بين الأردن وإسرائيل في الثالث من نيسان ١٩٤٩ لا تمس نهائياً بموضوع السيادة بين المتنازعين حينما نصت صراحة على ذلك في الفقرة الثانية من المادة الثالثة " لا نص في هذه الاتفاقية سيؤثر على مواقف الأطراف في التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية وإن نصوص الاتفاقية أملت أساساً اعتبارات العسكرية ". هذا فضلاً أن الفلسطينيين لم يكونوا طرفاً في اتفاقيات الهدنة الأردنية والمصرية.

وبناء على ما تقدم فإن الضم الإسرائيلي للقدس العربية سواء اتخذ صورة التكامل في الإطار الإداري والمالي والخدمي كما زعمته القيادة الإسرائيلية حينذاك وتحديداً عبر تصريحات أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ حزيران ١٩٦٧، أو الضم الفعلي أو الضم القانوني كما قررت التشريعات الإسرائيلية فيما بعد لهو باطل ولاغ ولا آثار قانونية لهما. وهذا ما قرره كبار فقهاء

بعض الانعكاسات على القدس

روث لابيدوت

الدكتورة روث لابيدوت حاصلة على لقب بروفييسور فخري من الجامعة العبرية في القدس، وبروفيسور في القانون الدولي في كلية الادارة ومؤلفة ومحرة لعدة كتب حول القدس. وقد مُنحت جائزة اسرائيل للبحوث القانونية عام ٢٠٠٦.



مطالب متناقضة للسيادة. اسرائيل تطالب بالسيادة على كل المدينة، ولدى الفلسطينيين مطلب مماثل، على الاقل على الاحياء الشرقية من المدينة.
٢. الناحية الدينية: تقع اغلبية الاماكن المقدسة اليهودية، والمسيحية والاسلامية في المدينة. وان هذه الاماكن مقدسة للعديد من ملايين الناس الذين لا يعيشون في المدينة او في المنطقة.
٣. ادارة البلدية: ان الكثافة السكانية في القدس متجانسة، وبالتالي يجب توفر حلول خاصة لادارة البلدية.
٤. الحدود الخارجية: ايا كان القرار الذي يتم التوصل له بشأن الحدود، فان القدس ستبقى بين اسرائيل والدولة الفلسطينية. وان العلاقة بين المدينة والمناطق المجاورة تتطلب ترتيبات خاصة.

الطموح الوطني

في اعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت عام ١٩٩٣، تناول الاسرائيليون والفلسطينيون القدس، وان كان بمدى محدد جدا. ولم تكن القدس من ضمن الترتيبات المؤقتة- تنازل من قبل الفلسطينيين- وفي الجهة الاخرى، سلمت اسرائيل بأن المدينة ستكون واحدة من المواضيع التي ستتم معالجتها ضمن اطار العمل في المفاوضات حول "الوضع الدائم". وبالإضافة، تم الاتفاق على ان يحصل الفلسطينيون القدس الذين يعيشون هناك على حق المشاركة في عملية الانتخابات للصفة الغربية وقطاع غزة. ولقد جرت هذه الانتخابات في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٩٦، وشارك المقدسيون فيها.

في تشرين الاول عام ١٩٩٣، ارسل وزير خارجية اسرائيل شيمعون بيريس رسالة الى وزير خارجية النرويج مدركا المهام الضرورية التي تقوم بها المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية والاماكن المقدسة المسيحية والاسلامية. وفي اي وقت تستكمل مفاوضات الوضع الدائم، سوف يعالجون في جملة الامور عناصر قضية القدس المذكورة اعلاه.

وفي مسألة السيادة، فعلى المرء ان يتذكر كلمات جورج شولتز التي كتبت في عام ١٩٩٠ عن وضع الشرق الاوسط: " يجب ان ينصب التفكير على النطاق الاقليمي. وان القليل من الابداع في مزيج جديد للسيادة يمكن ان يساعد على تحريك عملية السلام الى الامام ". ان البحث عن التسوية يمكن ان يبسط بحقيقة ان مفهوم السيادة يحمل تغيرا جديرا بالاعتبار واصبح اكثر اعتدالا، وذلك بسبب تطورات معينة مثل: العملية الديمقراطية، ادخال الفدرالية للعديد من الدول، تحديد الحق في استخدام القوة، تطور الحماية الدولية لحقوق الانسان، شفافية الحدود، والعولمة الاقتصادية وكذلك الاتصالات.

ان ما يهم هو ما يؤمن به الناس، وهذا ما ينبغي احترامه ومراعاته. ومن ناحية اخرى، لا يجب على الزعماء الدينيين اختراع اماكن مقدسة جديدة لاغراض سياسية. ويمكن ان يساعد المجلس الاستشاري الذي يضم اعضاء من طوائف دينية في تعزيز التعاون والتفاهم بين الطوائف الدينية المختلفة.

ان حق مطالبة اسرائيل بالقدس يقوم على اساس حقيقة انه في عام ١٩٤٨ تركت بريطانيا المنطقة مخلقة فراغا سياديا. وان الدولة وحدها هي التي تعمل بصفة قانونية ولها الحق في ملء هذا الفراغ. ولقد حققت اسرائيل في عام ١٩٤٨ السيطرة على الجزء الغربي من المدينة بذريعة الدفاع عن النفس وبالتالي حصلت على اذن بملء هذا الفراغ، بينما حققت الاردن السيطرة على الاحياء الشرقية بصفة عدوانية، وبالتالي ليس لها الحق بأن تضمها. وحصلت اسرائيل في عام ١٩٦٧ على الاجزاء الشرقية بذريعة الدفاع عن النفس، وبالتالي فان لها الحق في كسب السيادة على هذا الجزء ايضا.

وفقا لنظريات اخرى، فانه تم تعليق السيادة على القدس حتى التوصل لتسوية نهائية؛ او ان القدس مازالت تخضع لمفهوم الكيان المستقل الذي اوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧؛ او ان الشعب العربي الفلسطيني له السيادة القانونية الكاملة على كل فلسطين بما فيها القدس. وانه برفض المطلب الاسرائيلي فان الفلسطينيين يعتمدون ايضا على قرار مجلس الامن (١٩٦٧)٢٤٢.

لم يعترف المجتمع الدولي بالسيادة الاسرائيلية الشرعية في القدس، على الرغم من قبوله الدائم لممارسة السيطرة الاسرائيلية على الاحياء الغربية، وبالتحديد تطبيق القانون الاسرائيلي وسلطة القضاء. وتعتبر معظم الدول وكذلك الامم المتحدة الجزء الشرقي منطقة محتلة.

يوجد على الاقل اربعة عناصر رئيسية لمشكلة القدس:

ولهذا يجب على المرء ان يتخيل حولا للتسوية في القدس: سيادة مشتركة، ثنائية او تعاونية على مناطق معينة؛ سيادة وظيفية، وأعني، سيادة على اداء وظائف معينة فقط؛ والتوقف متبادل عن المطالبة بالسيادة، ونسب السيادة الى الله، او حتى الموافقة على عدم الموافقة على مسألة السيادة لدى التقاسم المفصل للقوة والمسؤوليات، ويمكن تبني حلول

١. الطموح الوطني: ان لدى الاسرائيليين والفلسطينيين

مختلفة للأحياء المختلفة. ولأن الأحزاب يمكن أن تواجه صعوبات في تقدم حلول وسط لمسألة السيادة، فيجب على المرء أن يعتبرها حل مرحلي أو مؤجل.

الجانب الديني

بخصوص مسألة الأماكن المقدسة، فعلى المرء أن يتذكر أن الكثير من الناس يواجهون صعوبات في تقديم تنازلات في هذا المجال. سوف يقولون: " كيف يمكن لأي إنسان التنازل عن حقوق تعود إلى الله؟ ". ولكن يبدو أنه بإمكان المرء التوصل إلى حلول للحقوق في الأماكن المقدسة، من دون أن يهاجم المشاعر الدينية للمؤمنين الرئيسيين. فمن المهم أن لا نسمح باستغلال مشاعر الإيمان لأغراض سياسية.

وفي غياب التعريف العام القانوني الملزم، فإن هناك حاجة إلى وضع قائمة متفق عليها للأماكن المقدسة من أجل منع كثرة هذه الأماكن. ولقد سجلت وثيقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ ثلاثين مكاناً مقدساً في القدس، بينما في عام ٢٠٠٠ عثرت مجموعة من ثلاثة خبراء على ٣٢٨ مكاناً. وتتمتع الأماكن المقدسة غالباً بوضع خاص كالإعفاء من الضرائب، وتقييد سلطة الشرطة المحلية، وأحياناً بعض الاستقلالية. وأن وجود العديد من المناطق تتمتع بهذه الامتيازات يمكن أن يشكل عبئاً على سلطة الدولة، ويمكن أيضاً أن يستغل لأغراض سياسية.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري وضع ترتيبات بشأن حق الوصول والعبادة وكذلك منع التدنيس والأفعال المؤذية الأخرى. ويجب أن تحترم هذه الترتيبات الوضع التاريخي الذي أنشأته الإمبراطورية العثمانية، وتحديداً من قبل الفرمان الصادر عام ١٨٥٢ لعدد من الأماكن المسيحية المقدسة، وهو النظام الذي

اعترفت به كل من إسرائيل والفلسطينيين. ويجب تنظيم الوصول إلى هذه الأماكن المقدسة التي هي مقدسة لديانتين أو أكثر أو للطوائف، بحيث تسمح لجميع الفئات التي تعتبر هذا المكان مقدساً بالزيارة والعبادة. ويمكن أن تستند هذه الترتيبات على تزامن وصول المصلين إلى أنحاء مختلفة من المكان، أو الوصول غير المتزامن إلى جميع الأجزاء وفقاً لجدول زمني متفق عليه. أن الحكم الخاص يجب أن يُوضع للسماح بالحج وتنظيمه. ويجب أن تخضع كل هذه الترتيبات الخاصة للأماكن المقدسة لللياقة والنظام العام.

أن الاحترام المتبادل لمعتقدات بعضنا البعض أمر لا غنى عنه. وأن حقيقة أن حدث معيناً منتهت به مجموعة وقدمت من خلاله مكان ما لم يحدث فيه شيء تاريخي أمر ليس له علاقة. أن ما يهم هو ما يؤمن به الناس، وهذا ما ينبغي احترامه ومراعاته. ومن ناحية أخرى، لا يجب على الزعماء الدينيين اختراع أماكن مقدسة جديدة لأغراض سياسية. ويمكن أن يساعد المجلس الاستشاري الذي يضم أعضاء من طوائف دينية في تعزيز التعاون والتفاهم بين الطوائف الدينية المختلفة.

إدارة البلدية

بشأن الجوانب الديمغرافية، فإن تنوع السكان في المدينة يساهم في المشكلة: أن القدس مسكونة من أفراد من حوالي ٤٠ ديانة مختلفة ومجموعات وثنائية. ومن أجل السماح لكل فئة بحد أقصى من الهوية الذاتية، فإنه إدارة البلدية تستند على تقسيم الأقاليم والدوائر، لكل واحد درجة من الحكم الذاتي.

الضواحي

يجب معالجة العلاقة بين القدس والمناطق المجاورة لها بطريقة واقعية. أن المدينة هي المركز الثقافي لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ويوجد فيها جامعة فلسطينية وإسرائيلية (الجامعة العبرية وجامعة القدس على التوالي). أن العديد من الأشخاص الذين يعيشون خارج منطقة البلدية يعملون في المدينة. ويجب معالجة مشاكل المواصلات، شبكات المياه، تصريف المجاري وإعادة التصنيع بالتنسيق مع المناطق المجاورة للمدينة. ولجميع هذه الأسباب، لا ينبغي فصل القدس عن المناطق المحيطة بها. وبغض النظر عن الوضع السياسي للعديد من المناطق القريبة، فإن الروابط التقنية، الثقافية، الدينية، الاقتصادية (غير السياسية) بين القدس ومحيطها يجب أن تستمر بالوجود.

أخيراً وليس آخراً يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار أن الكثير من الناس طوروا ارتباطاً عاطفياً قوياً بالمدينة. وقد أصبحت رمزا مهماً جداً. ويجب على القادة المعنيين أن يحاولوا تعزيز هذه المشاعر القوية. وفي الختام، فإنه ينبغي بذل جهود كبيرة من أجل إيجاد تسوية للقدس. وقد يكون من المفيد أن يحاول القادة تقليل توقعات شعوبهم وأن نتذكر بأن الحل الناجح يتطلب حلول وسط.



السياسة الاسرائيلية في القدس بعد عام ١٩٦٧

بقلم سفيان ابو زائدة

الدكتور سفيان ابو زائدة هو المدير الحالي لبرنامج الماجستير في جامعة القدس، غزة. وكان وزير شؤون الاسرى سابقا وكذلك وزير الشؤون المدنية.

مقترحة للقضايا القانونية، مسألة الحدود ومسألة الاماكن المقدسة في القدس. ولكن من الواضح تماما ان عملية ضم القدس سوف تكون حقيقة متعذر الغاؤها بصرف النظر عن العواقب الاقليمية والدولية.

اجتماع ٢٦ حزيران ١٩٦٧

لقد تم عقد هذا المؤتمر في ذروة سلسلة من النقاشات بين موظفين رسميين وخبراء عن مسألة القدس. وكان هذا الاجتماع حاسما لان هدفه كان تصديق توصيات اللجنة الوزارية، وفي الواقع تقرير مصير ومستقبل القدس.

لقد تم بعد اسبوعين تبني خطة الضم الفعلي للقدس، التي اقترحتها اللجنة ووافقت عليها اغلبية المجلس الوزاري، وعارضها اربعة وزراء فقط وهم: اسرائيل برزيلي، مردخاي بينتوف، زلمان آران والياهو ساسون. ولقد كرروا التحفظ الذي ابدوه خلال اجتماع ١١ حزيران. ولذلك، تركز النقاش الرئيسي على تقويم خارطة الطريق. وعلى الرغم من معارضة موشيه ديان لخطة رحبعام زئيفي-الضابط الوحيد الذي يمثل العسكرية في اللجنة الوزارية- والذي دعا الى شمل قلنديا في منطقة الضم، الا ان موشيه في اليوم التالي غير رأيه واصبحت قلنديا ومطارها جزءا من منطقة الضم في القدس الشرقية.

وفي غضون ذلك، أدى تصديق الحكومة على الخطة لتمهد الطريق، وقام الكنيست باقرار ضم ٧١,٠٠٠ دونم الى القدس الاسرائيلية، و٦,٠٠٠ دونم من هذه الدنمات فقط تقع ضمن القدس الفلسطينية. وكانت باقي المناطق مصادرة من ٢٨ قرية من محيط القدس. وبهذا اصبحت منطقة القدس مضاعفة. واخيرا، تم مصادرة ٢٤,٥٠٠ دنم اضافية في القدس الشرقية.

لقد كان المهندس ديان هو الذي وسع القدس بعد عام ١٩٦٧. ولقد امر الجيش الاسرائيلي بترسيم حدود جديدة للمدينة وفقا للمبادئ التالية: ضم رقعات واسعة من الارض للقدس لضمان تطور المدينة؛ وان يشمل منطقة قلنديا (تسميتها الجديدة عطاروت) ومصنع المياه في عين-فاره؛ واستبعاد مخيمات اللاجئين والقرى العربية المزدهمة. كما اصر على ترك قبر راحيل (بالقرب من بيت لحم) خارج الحدود الجديدة للمدينة. وكان السبب وراء ذلك ترك الطريق مفتوحة للاسرائيليين من والى المناطق الفلسطينية. ولقد اراد ان يقطع الاسرائيليون الحدود الجديدة في طريقهم الى القبر. وبهذا فانه قام بارتداء العتدلين الذين كانوا ضد ضم المزيد من الاراضي الفلسطينية، وبينما وفي نفس الوقت، ترك هذا الباب مفتوحا امام

محتمل مع العالم المسيحي الكبير بخصوص ضم القدس الشرقية بكامل مقدساتها الى دولة اسرائيل. ولم يجذب منحيم بيغن الذي انضم الى حكومة الطوارئ عشية الحرب، والذي لعب دورا رئيسيا في اتخاذ قرار احتلال الجزء الشرقي من المدينة، استخدام كلمة "الضم" ايضا لكن لسبب مختلف تماما. ان "الضم" بالنسبة له يمكن ان يكون "ضم الارض من غير ان يكون له الحق بفعل ذلك". وكان حله اصدار قانون سمي "قانون القدس، عاصمة الدولة"، وان يتضمن فيه "ان القدس كلها هي عاصمة لاسرائيل".

اما القضية الاخرى التي تمت مناقشتها فكانت الآثار الدبلوماسية الناجمة عن الضم. ثم قام وزير الخارجية ابا ايبان بخطوة فاصلة باعلانه ان اسرائيل لن تعترف "بالقنصلية الموجودة في الجزء الشرقي من المدينة". ان عنصر الوقت بالنسبة له هو الجوهر، ويجب على اسرائيل ان "تفرض حقائق ميدانية".

لقد كانت الحكومة الاسرائيلية ميالة الى تحديد فصل واضح بين الخطوات المتخذة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتلك المتخذة في القدس الشرقية. على سبيل المثال، ان مسألة القدس بالنسبة للوزير الاسرائيلي غاليلي يجب ان تكون واضحة، من غير علامات استفهام. يجب علينا ان نقرر ان التوحيد هو الهدف الذي سوف نحارب لاجله حتى النهاية. ولقد اقترح وزير اسرائيل يشعياهو وضع شعار يقول: "المدينة تمت اعادة توحيدها"، بينما اضاف الوزير موشيه كول لدعاه الكامل للضم ملاحظة تحذيرية: "انا ادمع توحيد المدينة ولكن يجب علينا ان نقوم بذلك تدريجيا". وان يجب علينا ان نتجنب التصريحات العامة والدرامية.

لقد كان وزير التعليم انذاك زلمان آران هو الصوت الوحيد الذي عارض ذلك، والذي اثار الشكوك حول الحكمة في الخطوات التي يجب ان تؤخذ ولقد خشي من ان يؤدي الرضوخ للضغوط الدولية المناهضة لقرار الضم الى تسديد ضربة ساحقة لاسرائيل. وفضل البحث عن بدائل عوضا عن ذلك. مثل "تأمين مدخل آمن للشعب اليهودي للاماكن المقدسة وجبل سكوبس".

منذ البداية كان رئيس الوزراء في ذلك الوقت ليفي اشكول يؤيد فصل قضية القدس عن باقي المناطق المحتلة. ولقد كان ايضا مستعدا للمخاطرة بالضغط السياسي الدولي الذي كان من المحتمل اثارته في اي قرار اسرائيلي يتعلق بالقدس: "يجب علينا ان نميز بين القدس والاماكن الاخرى، اما بالنسبة للقدس فاننا سوف نبقينا مع كل سكانها العرب".

لقد اصدر الكنيست قانون الضم وقانون التعديل الاداري، الذي نص على: "ان قانون الدولة، سلطتها وادارتها سوف تمتد الى ايه منطقة من ارض اسرائيل يتم تحديدها بأمر من الحكومة.

لقد اصدر الكنيست في ٢٧ حزيران عام ١٩٦٧ قانون الضم وقانون التعديل الاداري، الذي نص على: "ان قانون الدولة، سلطتها وادارتها سوف تمتد الى ايه منطقة من ارض اسرائيل يتم تحديدها بأمر من الحكومة. ولقد اعلنت الحكومة الاسرائيلية في اليوم التالي حدودا داخلية جديدة لمدينة القدس، متجسدة ضمن حدود المدينة الموحدة، وفي جملة الموضوع، ان هذه الاجزاء من القدس هي التي كانت تحت الحكم الاردني منذ العام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، وتشمل البلدة القديمة.

بلورة السياسة

لقد عقد مجلس الوزراء الاسرائيلي اول اجتماع له بعد الحرب في ١١ حزيران عام ١٩٦٧، وكانت قضية القدس على رأس جدول اعمالها. ولقد تركزت المداولات حول ضم الجزء الشرقي من المدينة ام لا؛ هل يجب ان تكون هذه العملية تدريجية ام لا؟ هل يطبق القانون الاسرائيلي على القدس ام الاوامر العسكرية، كما حدث في باقي المناطق المحتلة. لقد كان وزير العدل يعقوب شيمشون شابيرا يؤيد تطبيق الحكم العسكري على القدس الشرقية لاطول مدة ممكنة، حتى اذا قررت الحكومة الضم الفوري للمدينة. وكان رأيه ان حكم العسكري مهم في الشروط القانونية والادارية.

لقد كان الوزراء متحفظين في استخدام مصطلح "الضم"، مفضلين على ذلك مصطلحات فنية مختلفة لتحديد المضمون القانوني للوضع الجديد. ولقد اشار الياهو ساسون خلاف

وعلى الرغم من التأخير، وبعض قلق اشكول على رد فعل المجتمع الدولي، الا ان اللجنة الوزارية تابعت العمل نهارا وليلا حتى تخرج بحلول مقترحة للقضايا القانونية، مسألة الحدود ومسألة الاماكن المقدسة في القدس. ولكن من الواضح تماما ان عملية ضم القدس سوف تكون حقيقة متعذر الغاؤها بصرف النظر عن العواقب الاقليمية والدولية.

الذين طالبوا بحرية الوصول الى الموقع اليهودي المقدس. ومع ذلك، كان لدى ديان بعض الشكوك قبل موافقته النهائية على الخارطة، وعلم ان هذا العرض سوف يقطع الضفة الغربية الى جزئين. وقال يعقوب سلمان مندوب الحاكم العسكري للقدس خلال الايام الاولى بعد حرب ١٩٦٧، ان القرار قد اتخذ على اساس عاطفي و من غير اعتبارات حذرة. ولقد اعتقد ان اسرائيل ضمت الكثير جدا، بسرعة جدا ومن غير تفكير عميق.

وكانت هذه سياسة رد الفعل، السياسة التي تمت صياغتها تحت البيئة الحزبية السياسية، والجو الداعم من الرأي العام والروح الحماسية من الاعلام. ولم تؤخذ المضامين طويلة الامد بالحسبان. وان هذا نتج عن اندفاع الصهيونية من ٢٠٠٠ سنة من الشتات.

بقرار مندفع قوي نحو ضم القدس الشرقية الى دولة اسرائيل واخذ الفرصة التاريخية للسيطرة على المدينة برمتها وكل اماكنها المقدسة. وكما تم اقرار تعيين لجنة وزارية خاصة لتجهيز مخطط تمهيدي يتعلق بالحالة القانونية والادارية للقدس. وعلى الرغم من ثقته وادارتهم في متابعة مشروع الضم، الا انه تم تأجيل اجتماع مجلس الوزراء الذي حدد اصلا بتاريخ ٢٠ حزيران وذلك بسبب الضغط الدولي وخصوصا بسبب طلب ايبان من نيويورك. لقد ضغط ايبان على حكومته بأن لا تتخذ اي قرار قبل ان يتسنى للجمعية العامة للامم المتحدة ان تجتمع. وعلى الرغم من التأخير، وبعض قلق اشكول على رد فعل المجتمع الدولي، الا ان اللجنة الوزارية تابعت العمل نهارا وليلا حتى تخرج بحلول

الفعاليات المشتركة في القدس هل الاجندة المبنية على المجتمع المحلي ممكنة؟

بقلم وليد سالم

وليد سالم هو مدير جمعية الديمقراطية وتنمية المجتمع. وهو مؤلف عدة كتب ومقالات في مواضيع مثل الديمقراطية، المواطنة، حقوق الشباب، تنمية المجتمع المدني، بناء السلام الاسرائيلي-الفلسطيني واللاجئين. وهو عضو مجلس تحرير مجلة فلسطين-اسرائيل.



استنادا الى نتائج تقرير قادم سيصدر عن اليونسكو، تم تحديد اربعة أنواع من المقاربات الفلسطينية-الاسرائيلية المشتركة بصورة عامة وعلى وجه التحديد في القدس: مقارنة التعاون، مقارنة التضامن، مقارنة التصالح ومقاربة العمل والتنسيق المشترك.

تتضمن مقارنة التعاون مسارين: يركز الاول على التعاون المحترف ويمتنع عن التدخل في المسائل السياسية، مثل العديد من المشاريع في مجالات الصحة، التعليم والبيئة. ويركز الثاني على التعاون السياسي. تهدف العديد من المشاريع المشتركة تطوير السيناريوهات للحلول السياسية كالمسار الثاني، او كالحملات الساعية الى بلورة المشاريع السياسية المشتركة مثل "احلال السلام معا" Bringing peace together، التي تهدف الى جمع حركات السلام المختلفة معا لتبادل الاراء، ولتطوير رؤى وافعال مشتركة؛ ومن الامثلة اخرى: الهيئة الدولية للنساء (IWC) وهي مشروع مشترك يهدف الى تعزيز مشاركة النساء في حل الصراع: ورابطة القدس (Jerusalem Link) التي هي ايضا مشروع نسائي مشترك، ومن اهدافه الاساسية ادارة سلسلة مماثلة من المشاريع.

وتأتي مقارنة التضامن المؤسسات الاسرائيلية اليسارية الى المناطق الفلسطينية لتعمل من اجل التضامن مع الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال "غوش شالوم" و "تعايش" وآخرون.

تستهدف مقارنة التصالح عملية الاشفاء. اذا كان احتمال التصالح بين الشيعين تحت الظروف الحالية بعيدا، فان المحاولات تجري من اجل تحقيق التصالح بين الافراد على الاقل، وان هذا هو ما يحاول مشروع العائلات التكلّي القيام به.

واخيرا، مقارنة العمل والتنسيق المشترك التي بنيت على افتراض انه من الضروري التركيز على العمل من اجل السلام بين صفوف الاتجاهات الرئيسية للرأي العام في كلا المجتمعين، بينما تترك مسؤولية تنسيق الفعاليات لنشطاء السلام. وتعرض هذه المقاربة لقدر كبير من النقد لا سيما في ما يتعلق بجانبها المرتبط بالتعاون بين الجانبين؛ إذ يهتم ناشطو السلام بالتعاون مع نظرائهم في الجانب المقابل عوضا عن العمل مع الاتجاهات الرئيسية داخل الرأي العام، ينمو الحب بين ناشطي السلام في كل جانب بينما يزداد التدهور والتعصب على ارض الواقع في كلا الجانبين. وتشمل هذه المقاربة مشاريع سياسية كمشروع نسبي-ايالون. وتشمل ايضا كل المشاريع التي تهيمن عليها النشاطات احادية القومية بينما تحمل النشاطات ثنائية القومية اوزانا ثانوية، او تكون مقتصرة على التنسيق بين قادة هذه المشاريع.

فعاليات مشتركة في القدس

اتخذ تطبيق المقاربات الاربع المذكورة اعلاه في القدس شكلين: الاول نفذ من خلال المشاريع الموجهة من أعلى، والاخر نفذ من خلال مشاريع المشاركة من أدنى.

ان المشاريع الموجهة من أعلى نوعان. الاول لا يُعنى بمشاركة الشعب. ومن امثلة على ذلك، عدد من مشاريع البحث التي هدفت بشكل رئيسي الى تطوير سيناريوهات عن مستقبل القدس من دون استشارة سكانها. ولقد تم تحضير رزم من السيناريوهات في ذلك الاتجاه. والمثال الاخر

من المشاريع هو ذلك الذي يتعامل مع سكان المدينة كفئات مستهدفة يجب التعامل معها، او التي تعتبر المستفيدة من الخدمات المقدمة.

ان المشاريع الموجهة من أعلى تغص بالمشاكل. من جهة، فانها تولد العديد من الشكاوى بين الفئات المستهدفة التي ترى نفسها محرومة من دور المشاركة في تخطيط النشاطات، ومن جهة اخرى، فان هناك اختلافات بسيطة بين هذه المشاريع والاخرى الرسمية غير المشتركة، وتشكل مشاريع البلدية التي تطبق من دون استشارة سابقة للسكان حول احتياجاتهم واهتماماتهم نموذجا لذلك. وبالإضافة الى ذلك، وعندما نأخذ بالاعتبار السياق السياسي. فان فلسطيني القدس الشرقية يعتبرون هذه المشروعات مناهضة لحقوقهم. ويمكن ان يقال الشيء نفسه عن كل مشاريع المراكز واللجان التي ترتبط ببلدية القدس.

والنموذج الثاني للمشاريع الموجهة من اعلى احادية القومية في المدينة هي تلك المشاريع التي تقوم عليها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحماس. وتركز المشاريع التي تديرها فصائل منظمة التحرير على تجنيد فئات من الشعب لموقف سياسي معين من غير استشارتهم حول كيفية تطوير البرامج التي من شأنها ان تكون ذات فائدة لهم. وتتبع استراتيجية حماس نفس المنطلق. ان الفارق الوحيد هو استخدامها للمؤسسات الدينية من اجل تجنيد الشعب لدعم ايدولوجيتها.

تقترب المقاربة المشتركة الموجهة من أعلى في القدس مع المقاربة جزئية المشاركة نحو موضوع المشاركة. وتحت الاخيرة على مشاركة الشعب عندما تكون اموال المشروع مضمونة، فهي تقتصر على مشروع محدد وتنتهي عند استكمال المشروع. واخيرا، فان هذه المشاركة قد تكون حقيقية، تجميلية واما تأخذ شكل التشارك في السيطرة المتبادلة على المشروع المشترك.

ان مفهوم وممارسة المشاركة الكاملة هو العنصر الاكبر الغائب في القدس من جانب مجتمعات المدينة في المشاريع المشتركة. قد يكون من المفيد تليخيص تحديات الفعاليات المشتركة في القدس قبل الخوض في مقترحات بشأن تنمية عملية المشاركة في المدينة.

التحديات

وسط التحديات المختلفة التي تواجه الفعاليات المشتركة في القدس فانه يمكن اعتبار ما يلي من ابرزها:

أ) "مشكلة التطبيع": يقع اللوم في الجانب الفلسطيني على الذين يعملون مع تطبيع العلاقات مع هؤلاء الذين يدعون بأنهم الاعداء. وعندما يتعلق الامر بالقدس، فان خطاب مقاومة التطبيع يأخذ بعدا اضافيا بسبب الاغلاق وتقييد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. ولقد اصبح الفلسطينيون متشككين تجاه ولاء ممثلي شعبهم العاملين في المشاريع المشتركة، مما جعل هؤلاء الاخيرين في وضع حساس جدا حيث من جهة عليهم ان يكونوا دقيقين في عرض احتياجات شعبهم، ومن جهة اخرى فانهم يجدون انفسهم تحت هجوم من الفلسطينيين الاخرين بسبب اجتماعاتهم مع الاسرائيليين والتنازلات المزعومة التي يبديونها خلال هذه الاجتماعات.

ب) حقيقة اقتصر المشاريع المشتركة في القدس على الاقلية الصغيرة من كلا الطرفين - بينما ينتقل سكان القدس الغربية الى الجانب الايمن من الخارطة السياسية الاسرائيلية، فان جزءا من سكان القدس الشرقية ينتقلون نحو مواقف أكثر تطرفا. نعم، انه من الصحيح ان الاغلبية في الطرفين لم تذهب الى حد اداة استخدام العنف، الا انه يصح ايضا ان يقال بانهم ليسوا مهتمين بالفعاليات المشتركة بسبب آرائهم القاسية تجاه بعضهم البعض.

ت) العلاقات غير المتكافئة بين قطاعي السكان في المدينة. وتشمل حقيقة ان فلسطيني القدس يلعبون دور افراد الطبقة العاملة في مصانع القدس الغربية.

ث) ان الحقائق في ارض الواقع لا تخدم الفعاليات المشتركة في المدينة - ومن هذه الحقائق توسيع المستوطنات في داخل القدس الشرقية وحولها،

والجدار الذي يفصل المقدسين عن المقدسين الاخرين وعن فلسطيني الضفة الغربية. وبالإضافة الى ذلك، مصادرة الهويات، تدمير البيوت وغياب التنظيم الهيكلي، وسط مشاكل اخرى.

ج) غياب التغطية السياسية: لا تظهر القيادة السياسية من كلا الطرفين الدعم للفعاليات المشتركة في القدس. ومن جهة اسرائيل، فان موقف الحكومة هو ان قضية القدس مؤجلة على الصعيد السياسي، فلماذا تدعم اذن فعاليات المجتمع المدني المشتركة التي تهدف الى تعزيز تقاسم القدس كعاصمتين لدولتين؟ ناهيك ان بعض اعضاء الحكومة الاسرائيلية ليسوا على استعداد لتقاسم القدس "العاصمة الموحدة الابدية لاسرائيل" مع الفلسطينيين.

وعلى الجانب الفلسطيني، فان القيادة الفلسطينية على استعداد لرؤية القدس مشتركة، ولكنها لا ترى بأن الفعاليات المشتركة التي تحدث في المدينة فعالة بشكل كاف لتقود الى ذلك الاتجاه. وبالإضافة الى ذلك، فقد تم اغلاق جميع مؤسسات السلطة الفلسطينية في المدينة من قبل السلطات الاسرائيلية، على الرغم من حقيقة انهم كانوا يقومون بفعاليات فلسطينية-اسرائيلية مشتركة ذات طابع جوهري، وبيت الشرق ابرز مثال في هذا الصدد.

ح) المشاكل الذاتية. بالإضافة الى التحديات الموضوعية سابقة الذكر، فان اخرى ذاتية تواجه الفعاليات المشتركة في القدس. وان هذه تشمل مشاكل التشرد في العمل عوضا عن التنوع فيه، والعمل المتوازي عوضا عن تنسيق النشاطات بين النشاط والناشطات والمشاريع في المدينة.

خ) المصالح الدولية: بسبب تأجيل تداول الحل السياسي قضية القدس، فقد ترددت بعض المنظمات الدولية بتمويل الفعاليات المشتركة في المدينة ومشاريع احادية القومية فيها.

هل بالامكان تحديد اجندة للمجتمع الدولي؟

مع كل التعقيدات المذكورة اعلاه، يبدو ان نقطة الانطلاق لتغيير الديناميكية سوف تكون عبء خلق عملية مشاركة مبنية على المجتمع المحلي في المدينة، هادفة الى تطوير اجندتها.

ان المقاربة المبنية على المجتمع المحلي ليست فقط مقاربة موجهة من اعلى، ولكنها ايضا تتمثل في مشاركة كاملة من الالف الى الياء وعلى كل المستويات بدءا من تقدير الاحتياجات، فالتخطيط، فالتنظيم وعمل الفريق، فالتنفيذ الجماعي، فالمرابعة وأخيرا التقييم. ان نتيجة عملية مشاركة كهذه هي التنمية وخصوصا التنمية البشرية.

ان للمقاربة المبنية على المجتمع المحلي اهمية اخرى تتناسب مع مفهوم الامن الانساني الذي يؤكد على وجوب حصول كل الشعب على مقومات لحل كافة المسائل المتعلقة بالتححرر من الخوف والتحرر من العوز.

واخيرا وليس اخرا، فان المقاربة المبنية على المجتمع المحلي قائمة على حرية المجتمعات المحلية (افرادا وجماعات) في تقرير المصير، بما في ذلك الامور السياسية ومتطلبات المعيشة. وهذا يعني في شكل ملموس ان بعض المقدسين سوف يحصلون على حق تقرير الانضمام الى اسرائيل، بينما يمكن ان يقرر الاخرون الانضمام الى السلطة الفلسطينية. ويجب تنفيذ ذلك من دون تمييز؛ أي بمعنى ان لا يعطى حق حرية الاختيار لمجموعة معينة ومنعها عن الاخرى.

تؤدي المقاربة المبنية على المجتمع المحلي الى تطوير اجندة لهذا المجتمع المحلي، حيث سيكون لكل مجتمع الحق في تقرير محتوى اجندتهم التنموية. ومن ثم سوف يقررون بحرية كيفية العمل معا من اجل تطبيق هذه الاجندة. وسيكون لكل مجتمع الحق في التشبيك والتعاون مع جميع الهيئات التي يمكن ان تساعدهم في تطبيق اجندتهم سواء كانت هذه الهيئات تقيم داخل او خارج المدينة.

ومع ذلك، يبقى السؤال: هل تستطيع مشاريع السلام المشتركة في المدينة ان تتحول من "صناعة السلام" الى مشاريع تنمية المجتمع المحلي التي ستكون قادرة على تلبية احتياجات سكان المدينة؟

أثر جدار الفصل على القدس

نورا بياترا-ريان ودانيلا ياناي

نورا بياترا-ريان هي المنسقة لمنتدى القدس السياسي ودانيلا ياناي هي محامية الموظفين وباحثة في مؤسسة ايراميم ("مدينة")، وهي مؤسسة اسرائيلية غير ربحية مكرسة لإنشاء قدس أكثر انصافاً ومؤازرة وللمحافظة على امكانية التوصل الى اتفاق ثنائي بشأن المستقبل السياسي للمدينة.

المقدمة

ان بناء جدار الفصل في القدس هو الاجراء الاسرائيلي المهم المثير للجدل حول مدى تأثيره على سكان المدينة الفلسطينيين منذ بداية الحكم الاسرائيلي عام ١٩٦٧. ولقد احدث الجدار حقيقة مدنية جديدة في القدس الفلسطينية، وقلل من علاقات المدينة المعقدة الى كيان ذو بعدين: داخلي وخارجي. ان الانشاء الناتج يمكن ان يُعرض عملية السلام لخطر جسيم، اذاء السكان وكذلك زعزعة استقرار المدينة.

الجدار في القدس

في عام ٢٠٠٢، وفي نهوض الانتفاضة الثانية وسلسلة الاعتداءات اللاحقة التي ادت الى قتل أكثر من ٦٥٠ اسرائيلي في سنتين، قررت اللجنة الوزارية الاسرائيلية لشؤون الامن القومي انشاء حاجز على طول الضفة الغربية. وسوف يلتف الجدار داخل وحول أكثر من ١٥٠ كيلومتر مربع من ٧٦٠ كيلومتر مربع من القدس.

على الرغم من ان الحافز وراء بناء الجدار كان الامن وبقي هذا الهدف الرسمي المعلن عنه، الا ان مسلك الجدار في القدس يتضمن اعتبارات اضافية.

يتبع مسلك الجدار في معظمه حدود بلدية القدس. في ١٩٦٧، وسعت اسرائيل بعد فوزها في حرب الايام الستة حدود بلدية المدينة ب ٣٨ كيلومتر مربع ليشمل ٧٠ كيلومترا مربعا اضافيا من مناطق الضفة الغربية. ودمجت منطقة ما كانت القدس الاردنية، وهي منطقة بنحو ٦ كيلومترات مربعة، اضافة الى ٢٨ قرية نائية، ما يقارب ثلاثة اضعاف حجم المدينة. ويعكس حد المدينة الجديد الرغبة الاسرائيلية المزدوجة في زيادة السيطرة على القدس من خلال منطقة اضافية للمدينة، بينما تحافظ على الاغلبية اليهودية القوية. واليوم، فان تحديد الجدار على طول المدينة يشير الى السيطرة الاسرائيلية المستمرة على كامل منطقة بلدية القدس.

ويقطع الجدار في نفس الوقت عدد من الاماكن داخل المدينة، وبهذه الطريقة فإنه يقلل فعليا من عدد السكان الفلسطينيين في القدس. ولقد تم استئصال اثنان من الاحياء بجدار الفصل، منطقة مخيم شعفاط لللاجئين وكفر عقب-سميراميس، التي هي مسكن لنحو ٥٥٠٠٠ من سكان القدس، او ما يقارب ربع سكان القدس الفلسطينيين. والان، هم مفصولين عن المدينة من قبل الجدار.

واضافةً، سوف يحيط الجدار ب ١٦٤ كيلومترا مربعا من منطقة الضفة الغربية وربطها مع القدس. ان هذه الارض هي خارج حدود بلدية القدس وتمتد الى المستوطنات الاسرائيلية الموجودة في المنطقة. وسوف يربط الجدار المدينة بكتلة المستوطنات الاسرائيلية "غوش عتصيون" في الجنوب، معالي ادوميم في الشرق، وجيفعات زئيف في الشمال.

تأثير مرتقب للجدار على الاتفاق الثنائي

ان تأثير هذه التغييرات كبير، ان القدس الفلسطينية معزولة فعليا عن المناطق المجاورة في الضفة الغربية. ويتحقق هذا فعليا سواء من خلال البناء المادي للحواجز بين الاثنتين، أو من خلال توسيع السيطرة الاسرائيلية على المناطق في الضفة الغربية. ان المقدسين الفلسطينيين مقيدون بشكل متزايد في التنقل من والى الضفة الغربية.

تشكل الاحياء الاسرائيلية الموجودة في القدس الشرقية مثل التلة الفرنسية، النبي يعقوب وبسجات زئيف التي يعتبرها المجتمع الدولي مستوطنات حلقة حول القدس الفلسطينية من الشرق. وان تنمية مناطق اضافية مخطط لها وتشمل توسيع منطقة القدس ومعالي ادوميم المعروفة ب "ايه ١". وتباعده هذه المنطقة الاستراتيجية المنطقة التي توصل بين حدود بلدية القدس وكتلة كبيرة من منطقة الضفة الغربية وسوف يرتبط الجدار بالقدس.

وبتنمية هذه المنطقة وغيرها المشابهة لها، فسوف يُفصل فلسطينوا القدس الشرقية بشكل فعال عن الضفة الغربية من خلال الاحياء الاسرائيلية.

وبالاضافة الى ذلك، فان السيطرة الاسرائيلية على مناطق الضفة الغربية تقسم المناطق الفلسطينية الى أجزاء. ان منطقة "ايه" المذكورة اعلاه تخلق رابطة من مناطق تحت السيطرة الاسرائيلية التي تباعد وسط الضفة الغربية. ويهدم الانشطار الناتج التجاور الاقليمي بين شمال وجنوب الضفة الغربية، ويفجر بهذه الطريقة قابلية الحياة للدولة الفلسطينية المستقبلية. وان هذا احد اسباب تصاعد احتجاج دولي على تطور منطقة "ايه ١". وعبر هؤلاء الذين يُعتبرون داعمين أقوياء لاسرائيل مثل الولايات المتحدة عن رفضهم.

تغيير النماذج المدنية

وبالاضافة الى تأثير الجدار على المفاوضات السياسية المستقبلية، فإنه يساهم في تغيير النماذج السكانية المدنية في القدس. لقد كانت حدود البلدية من الجانب الشرقي للقدس قبل التسعينات تتشكل بالنسبة لسكان الضفة الغربية والفلسطينيين المقدسين من تعيين رسمي للحدود من دون التغيير المادي. ولقد تنقل سكان القدس الفلسطينيين بحرية بين القدس والضفة الغربية. ولقد شجعت السياسة الاسرائيلية المباشرة وغير المباشرة انتقال الفلسطينيين المقدسين من المدينة الى المناطق المجاورة للقدس. وكنتيجة جزئية، تطورت الضواحي الفلسطينية للقدس بشكل كبير منذ ١٩٦٧.

وفي مطلع التسعينات، بدأت اسرائيل بوضع قيود على دخول سكان الضفة الغربية الى القدس. ولقد جاءت هذه التغييرات بشكل جزئي ردا على الانتفاضة الاولى وحرب الخليج الاولى، ثم لاحقا بدأ نظام التصاريح الذي تراقف مع عملية اوسلو هذه القيود وحرّم سكان الضفة الغربية رسميا من دخول القدس من دون تصريح. وبالإضافة الى ذلك، بدأت وزارة الداخلية في اواخر التسعينات بفرض نهاية لتواريخ تأشيرات الخروج الممنوحة للفلسطينيين المقدسين الذين يقيمون في الخارج او في الضفة الغربية وغزة على نطاق واسع. وادى ذلك الى فقدانهم الإقامة الدائمة اذا اقاموا خارج المدينة لمدة سبع سنوات متتالية.

وتفاديا لفقدانهم وضعهم، فلقد بدأ الفلسطينيون المقدسون بالعودة الى داخل حدود بلدية القدس. ان الجدار الان يزيد من هذه الظاهرة. ولتفادي نقاط التفتيش واية مخاطرة على وضع اقامتهم، فان الفلسطينيين الذين يقيمون خارج حدود المدينة يعودون اليها، والمقدسين الذين يفصلهم الجدار عن المدينة يسعون ايضا الى الانتقال الى مركز المدينة.

ينتقل سكان القدس الفلسطينيين الى كل من الاحياء الاسرائيلية والفلسطينية. وبينما العدد غير متوفر، فان التقارير المبدئية تشير الى انتقال العائلات الفلسطينية الى الاحياء اليهودية في القدس في زيادة نتيجة لبناء الجدار. وان هذا لا يتناقض مع الهدف الظاهري لبناء الجدار فقط، وهو الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين ولكن من المحتمل ايضا ان يزيد التوتر في هذه الاحياء والتبعية الاقتصادية.

ان التأثير النهائي هو الزيادة في الازدحام والضغط الاضافي على البنية التحتية واقتصاد القدس الشرقية.

الاثر على الاقتصاد

ان اسعار الاراضي تتأثرة ايضا. فمن ناحية، يضخم ارتفاع الطلب على المساكن داخل الجدار قيمة العقارات. ومن ناحية اخرى، تترك الفقراء خلفا وتتدنّى قيمة العقارات في المناطق خارج الجدار. ان العقارات الشاغرة حديثا هي اماكن اقامة جذابة لسكان الضفة الغربية الذين يدخلون الى القدس، وذلك بسبب قلة التصاريح التي هي في اية حال محدودة.

وبالاضافة، فان تقييدات حركة التنقل بين القدس والضفة الغربية تهدم اقتصاد القدس الفلسطينية. وبينما سبقت هذه التقييدات بناء الجدار، فقد فاقم الجدار الوضع.

على سبيل المثال، تعتمد الاعمال التجارية في القدس على المستهلكين، العمال والمنتجات من الضفة الغربية. وبينما بدأت هذه التقييدات بالحد من هذا الوصول في مطلع التسعينات، فقد جعل بناء الجدار هذه الظاهرة أكثر حدة. وكنتيجة لذلك تم اغلاق الاعمال التجارية الصغيرة.

تعاني المؤسسات الفلسطينية في القدس بالطريقة نفسها. في مطلع التسعينات، تم بالفعل نقل العديد من المؤسسات المهمة الى رام الله.

وبعد بداية الانتفاضة الثانية، اغلقت اسرائيل مؤسسات اضافية منها بيت الشرق والغرفة التجارية. وكذلك يضر الجدار الوضع لانه يفصل العمال والزبائن عن المؤسسات المتبقية. ولقد تأثرت المدارس والمستشفيات على نحو خاص. وبناء على ذلك، فان فرص العمل المهنية في القدس في انخفاض مستمر.

كنتيجة لذلك، فان الطبقة الوسطى للقدس الفلسطينية تضاعفت، وتكاد هذه الظاهرة ان تكون جديدة، ولكنها تكتسب زخما. وبما ان هجرة بعض الفلسطينيين المقدسون يمكن ان تكون أكثر مماثلة على الاقل عدديا بعودة العديد من الاخرين، فان قوة الاقتصاد في القدس ستتأثر بشكل غير متكافئ عندما يغادر اصحاب الاعمال التجارية.

وبالإضافة، يساهم ارتفاع اسعار المساكن وتضائل القوة الاستهلاكية في زيادة فقر المجتمع. لقد اعتمد سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في دخلهم على الرواتب والمستحقات الاسرائيلية من جهة، وعلى اسواق الضفة الغربية من جهة اخرى. ولقد انخفض هذا الدخل بشكل دراماتيكي كنتيجة للجدار، وبالتالي ضعفت قوة السكان الشرائية بشكل كبير.

لقد وجد العديد من الفلسطينيين المنبذين عن اكير كيان فلسطيني الذي وفر لهم مخرجا اقتصاديا انفسهم في ادنى درجات السلم الاجتماعي الاقتصادي الاسرائيلي من دون الوصول المماثل الى المصادر المتوفرة في الضفة الغربية، والوصول المحدود جدا للمصادر الاسرائيلية العامة.

الاثر على الامن

لقد تم بناء الجدار ظاهريا كوسيلة أمنية. لكن تأثيره على ارض الواقع يقلل من شأن اهدافه.

يكون الامن في بيئة المدينة متعدد الابعاد، ولا يظهر فقط في القدرة على احباط المعتدين وانما على الاقل في مصلحة المجتمعات المعنية في الحفاظ على الاستقرار. وانه من الممكن ان تكون هذه المصلحة هي التي يقلل شأنها من خلال بناء الجدار.

ان الاستقرار النسبي هو الذي حدد الوضع الامني في القدس منذ ١٩٦٧. ولقد قلل وجود الجدار الذي ساهم في عدم الاستقرار من تأثيره. ان اقامة الجدار الحالي من المحتمل ان تزيد من البطالة، الاعتماد على الاعانات وعدم وجود استقرار اقتصادي، وسوف يساهم في الازدحام داخل القدس، ويقلل الحصول على الخدمات؛ ويقضي على حرية العمل؛ وسوف يضر بشدة بحركة تنقل السكان الفلسطينيين في المنطقة. ان هذه العلل بدورها يمكن ان تقلل من عقلانية السكان في قدس مستقرة.

هل يجب المساومة على هذا الاستقرار؟ ان النتائج يمكن ان تكون وخيمة. يعيش اليهود والفلسطينيون في العديد من اجزاء القدس في تقارب كبير. ولن يمنع الجدار بحد ذاته او يضعف من تأثير اطلاق النار او الصواريخ. اضافة الى ذلك، لقد قررت اسرائيل مسار الجدار بشكل احادي، خارج العملية التفاوضية مع السلطة الفلسطينية. وفي الحقيقة، سوف تجادل اسرائيل على ان الجدار هو الجواب لاختراق المفاوضات وفشل عملية السلام في اثناء العنف ضد المواطنين الاسرائيليين. الى حد ما ومع ان الاجراءات السياسية تزيد من مشاعر اليأس وانعدام السيطرة وسط سكان القدس الفلسطينيين، الا ان الجدار يمكن ان يعكر الاجواء لمفاوضات مستقبلية.

الخلاصة

تحت الظروف الحالية، فان قدرة القدس في ان تكون عاصمة مستقبلية للشعب الفلسطيني في خطر. ان القطاع الفلسطيني في القدس قد اضعف، اجتماعيا واقتصاديا. ويمكن ان ينتج زيادة في الفقر وبيئة امنية غير مستقرة. وكذلك يؤثر تغيير النماذج السكانية على المفاوضات المستقبلية. وبما ان القدس منفصلة عن الضفة الغربية التي أصبحت بعيدة عنها وان المجتمع الداخلي ضعيف، فان مصالح اسرائيل طويلة الامد قد قوضت.

"توحيد" .. القدس

بقلم - زياد أبو زياد

المحامي زياد أبو زياد هو المحرر والناشر لمجلة فلسطين-اسرائيل. وهو وزير سابق في السلطة الفلسطينية وعضو سابق في المجلس التشريعي.



التحرشات والاستفزازات ضد جيرانها العرب لحملهم على الرحيل، وبناء الأحياء والمستوطنات اليهودية حول مدينة القدس لعزلها جغرافياً عن بقية الأراضي الفلسطينية... رغم كل هذه السياسات، فقد فشلت اسرائيل في تنفيذ مخططاتها العنصرية الاستيطانية، ففشل ضم القدس وتهويدها.

هناك في القدس اليوم أكثر من ربع مليون عربي فلسطيني، لن تستطيع اسرائيل اجلاءهم عن المدينة، ولن تنجح اسرائيل في تحويل مدينة القدس الى يافا اخرى، التي اجبر سكانها بوسائل مختلفة على ترك المدينة، والباقي إما يقبض على الجمر باصابع غير مرتعشة أو سقط في مستنقع الرذيلة.. هذا لن يحدث في القدس وستبقى القدس رغم كل الممارسات والضغط على أهلها لقمة مستعصية على الاحتلال لن يستطيع ابتلاعها وهضمها..

ومع ذلك فإن علينا ان نتنبه الى خطر التحريض العنصري ضد السكان الفلسطينيين العرب في القدس وهم أهلها الشرعيين. فهذا التحريض وتصوير العرب بأنهم خطر ديمغرافي وقنبلة موقوتة، ليدفعهم ليتكروا المدينة بارادتهم الحرة: هو دعوة صريحة الى "تطفيش" العرب بارادتهم، أو ممارسة الترحيل ضدهم.

وهنا لا بد على الفلسطينيين ان يستخدموا كل الوسائل المجتمعية الممكنة لمواجهة الأفات الاجتماعية الخطيرة كانتشار المخدرات والرذيلة والجريمة، والحرص على توفير التلاحم والتضامن الاجتماعي بين المواطنين وتعزيز قدرتهم على امتصاص الضغط والصدمات من أجل الصمود والبقاء. واذا كانت سياسة اسرائيل في ضم القدس وتهويدها قد فشلت، فإن الاصرار على استمرار ممارسة سياسة التهويد والاستيطان وعزل القدس عن عمقها العربي سيؤدي حتما الى فشل الحل السياسي القائم على اساس دولتين للشعبين، وعندها لا يبقى إلا خيار واحد، خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية والقدس عاصمتها.

ولكن، ومهما كانت السيناريوهات المستقبلية، فإنه من المهم جدا تعزيز العلاقة والتعاون مع القوى والحركات الاسرائيلية التي ترفض الاحتلال وتدين سياسات التمييز ضد العرب وتقف ضد هدم المنازل. هذه القوى الديمقراطية الانسانية في المجتمع الاسرائيلي هي قوى لا يجوز الاستهانة بها، وهي سند وشريك في صراعنا ضد العنصرية والتطرف، وهي حليفنا في هذه المعركة.

ولا شك ان هناك بعضا من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي

والثانية، هي الاقرار والاعتراف بأن اسرائيل فشلت في توحيد مدينة القدس وان هذه المدينة رغم ظاهر الحال فيها، هي عمليا مدينة مقسمة فيها شعبان مختلفان لا يوجد بينهما اي تواصل أو اختلاط، العرب في جهة واليهود في جهة. وفي الواقع، إن سياسات التمييز ضد العرب واهمال الأحياء العربية وتدمير البنية التحتية الثقافية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية للعرب في مدينة القدس أدت الى ظهور بعض الأفات الاجتماعية كانتشار المخدرات والجريمة من جهة، والى تزايد التطرف الديني كما أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦ وكما هو واضح من متابعة وملاحظة ازدياد تردد الشبان على المساجد!

ولا بد هنا من التوقف أمام هذين الأمرين اللذين يشكلان القاسم المشترك بين كل التحليلات والمناقشات الاسرائيلية، وقراءة ما يمكن أن يترتب عليهما.

ان التحذير من تزايد عدد السكان العرب في مدينة القدس هو في واقع الحال تحريض عنصري ضدهم ودعوة صريحة ووقحة لاتخاذ الاجراءات ضدهم لمنعهم من التوالد والتكاثر!!!... أو البحث عن "وسائل أخرى" لمواجهة ذلك... وهذا يلوح الى الترحيل الفعلي للعرب من المدينة، او جعل ظروف معيشتهم اسوأ لارغامهم بشكل غير مباشر على ترك او الهجرة من المدينة.

ويمكن قول نفس الشيء لمن يحذرون من ان اسرائيل فشلت

احتلت اسرائيل القدس الشرقية العربية في الاسبوع الثاني من حزيران ١٩٦٧، وضمت المدينة لاحقا في ٢٢ حزيران، واعلنت تطبيق الولاية القانونية عليها، ووصفت ذلك ب "توحيد القدس عاصمة اسرائيل". وقد احتفلت اسرائيل في منتصف ايار من هذه العام بمرور أربعين عاما على "توحيد" القدس وفقا للتقويم العبري.

وبينما كانت اسرائيل تحتفل بتلك المناسبة، كان الفلسطينيون يستذكرون لحظاتهم المحزنة لاحتلال القدس وعواقب ضمها لاسرائيل وتطبيق القوانين الاسرائيلية عليها رغم إرادة أهلها. وقد اتسمت الاحتفالات الاسرائيلية ببعض المسيرات والاحتفالات الميدانية التي لم يتم معظمها بسبب الأمطار الغزيرة المفاجئة التي لم تستمر طويلا ولكنها كانت كافية لتعطيل الاحتفالات الرئيسية في الهواء الطلق.

ان التحذير من تزايد عدد السكان العرب في مدينة القدس هو في واقع الحال تحريض عنصري ضدهم ودعوة صريحة ووقحة لاتخاذ الاجراءات ضدهم لمنعهم من التوالد والتكاثر!!!... أو البحث عن "وسائل أخرى" لمواجهة ذلك... وهذا يلوح الى الترحيل الفعلي للعرب من المدينة، او جعل ظروف معيشتهم اسوأ لارغامهم بشكل غير مباشر على ترك او الهجرة من المدينة.

في توحيد القدس، ويدعون الى مراجعة الخطط والسياسات الاسرائيلية في المدينة المقدسة ليس بهدف رفع الظلم الواقع على السكان العرب الفلسطينيين عن طريق الاقرار والاعتراف بأن القدس هي مدينة عربية محتلة، وانما بهدف إعادة النظر في هذه الخطط والسياسات وتصويبها لتحقيق الهدف المرجو منها وهو تكريس ضم القدس وضمان بقائها في الحوزة الاسرائيلية مع اقصى عدد من السكان اليهود وادنى عدد من العرب...

ولقد تم بهذه المناسبة عقد العدد من الندوات والاجتماعات في القدس وتل أبيب وعدد من المدن الرئيسية الأخرى، كجزء من هذه الاحتفالات- هذا بالإضافة الى صدور عدد من الكتب والعديد من المقالات التي احتلت صفحات واسعة من الصحف اليومية، الملاحق الأسبوعية والبرامج الاذاعية والمتلفزة.

ولقد شاركت شخصا في عدد من الندوات التي اقيمت في القدس وتل أبيب لا طرح وجهة النظر الفلسطينية، وهي ان الفلسطينيين يرون في هذه الاحتفالات كاحياء لذكرى "احتلال" القدس وليس توحيدها- الاحتلال الذي مصيره الزوال مهما حاولت اسرائيل تثبيته وتكريسه. ولقد استعنت في طرح وجهة نظري باستعراض السياسات والممارسات الاسرائيلية وآثارها السلبية على امكانية تحقيق الحل العادل والسلام الشامل.

لقد كانت هناك وجهتي نظر مهيمنة وبارزة في النقاشات الاسرائيلية. الأولى، هي التهويل من ازدياد عدد العرب في مدينة القدس وارتفاع نسبتهم في المدينة الى الثلث نتيجة تفوق نسبة

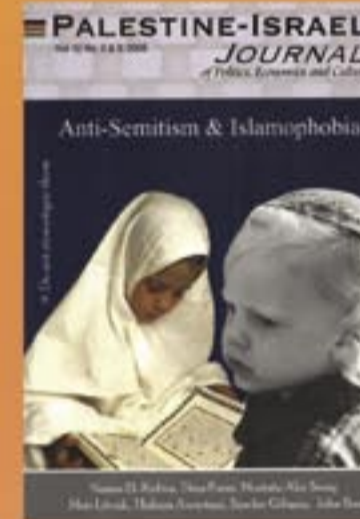
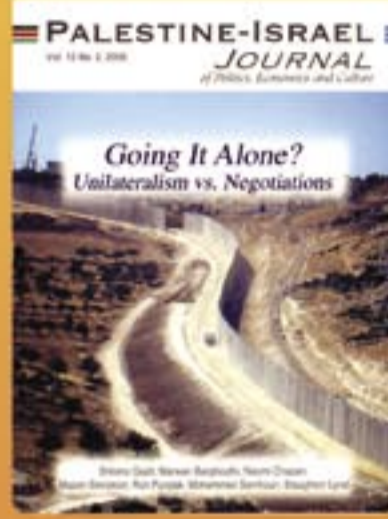
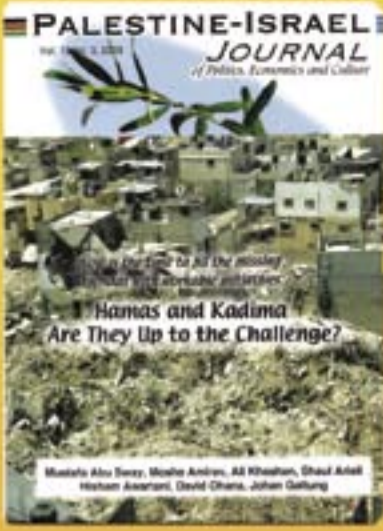
الولادات عندهم على مثيلتها عند اليهود. ولقد حذر العديد من الاسرائيليين من أن استمرار النزعة الحالية سيجعل عدد العرب في مدينة القدس مساو لعدد اليهود فيها خلال ١٥-٢٥ سنة. ويرى الاسرائيليون ذلك كتهديد للسيطرة اليهودية على المدينة. وعندها ستجد اسرائيل نفسها تفقد "عاصمتها" ولا تسيطر عليها لأن سكان هذه المدينة سيكونون غير مواليين لاسرائيل!..

اذا كانت سياسة اسرائيل في ضم القدس وتهويدها قد فشلت، فإن الاصرار على استمرار ممارسة سياسة التهويد والاستيطان وعزل القدس عن عمقها العربي سيؤدي حتما الى فشل الحل السياسي القائم على اساس دولتين للشعبين، وعندها لا يبقى إلا خيار واحد، خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية والقدس عاصمتها.

لها علاقات وصلات ببعض هذه المنظمات الأهلية الاسرائيلية وبعض الحركات والأفراد مثل حركة "عبر عميم" وحركة "بمقوم" و"بيت شلوم" والسلام الآن واللجنة ضد هدم المنازل، وحركة مراقبة الحواجز، ونساء في السواد وغيرها. وان دور منظمات المجتمع المدني على الجانبين هو تطوير هذه العلاقات وتسخيرها من أجل تحقيق السلام الحقيقي ومواجهة التطرف.

ان الفلسطينيين في القدس معرضون لمعاناة كبيرة نتيجة للسياسات الاسرائيلية القائمة على التمييز ضد السكان العرب وبشكل منهجي سواء من خلال سياسة التطهير العرقي التي تقودها وزارة الداخلية، أو سياسة منع رخص البناء والقيام بهدم المنازل، وفرض الغرامات والضرائب العشوائية الباهظة، وبناء الجدار وتمزيق المدينة الى أشلاء وعزل احيائها عن بعضها البعض، وخلق البؤر الاستيطانية داخل الأحياء العربية لتمارس

بعض الأعداد السابقة



مجلة فلسطين - اسرائيل

سياسية اقتصادية وثقافية

مجلة فلسطين - اسرائيل هي مجلة فصلية تصدر مرة كل ثلاثة أشهر وتتضمن ملفاً خاصاً بكل عدد، بالإضافة الى مقالات تعبر عن وجهات نظر في مواضيع الساعة، إضافة الى الباب الثقافي والاقتصادي.

يمكن الحصول على المجلة من عدد من المكتبات المتخصصة، بالإضافة الى الاشتراكات حيث أن قائمة المشتركين تضم مشتركين من مختلف أنحاء العالم بينهم المئات من الجامعات والأكاديميين والسياسيين والصحفيين والعلمانيين بالصراع الاسرائيلي - الفلسطيني.

يتم إصدار المجلة بدعم من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأخرى المهتمة بتشجيع الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني. وتحرص المجلة على المحافظة على استقلاليتها، ولا تتلقى أية مساعدات حكومية أو رسمية، كما تحرص على عدم ممارسة أية رقابة على المواد التي تنشرها، وبالتالي فإن ما ينشر في المجلة إنما يعبر عن رأي كاتبه.

يمكن للمعنيين في الاطلاع على المجلة أن يكتبوا إلينا طالبين نسخة مجانية للاطلاع عليها وأخذ فكرة عن المجلة، دون التزام من طرفهم. والمجلة ترحب بالمشتركين الجدد كما أن بالامكان معرفة المزيد عن المجلة بواسطة الصفحة الالكترونية: www.pij.org

ويمكن الاتصال بالمجلة إما بواسطة البريد الالكتروني: pij@pij.org أو بواسطة البريد على العنوان التالي: ص.ب. ١٩٨٣٩ القدس.

تلفون: ٩٧٢-٢-٦٢٨٢١١٥ فاكس: ٩٧٢-٢-٦٢٧٣٣٨٨

أما بالنسبة لأسعار الاشتراكات فهي على النحو التالي:

للأفراد ١٠٠ شيكل، للمؤسسات ١٣٠ شيكل وسعر خاص للطلاب والمتقاعدين ٨٠ شيكل.

